٨ مارس الثورية

مقالات حول قضية المرأة

العدد الثاني

2016

المركز الماركسي ـ اللينيني للدراسات و الأبحاث و التكوين

محتويات العدد

الأساس الاجتماعي لقضية المرأة ـ ألكسندرا كولونتاي.....3

الشيوعية و الأسرة ـ ألكسندرا كولونتاي 17

العائلة البطريركية ـ فريدريك انجلز 30

العلاقات الجنسية و الصراع الطبقي ـ ألكسندرا كولونتاي.....34

الأساس الاجتماعي لقضية المرأة

ألكسندرا كولونتاي

بينما يضني علماء البرجوازية أنفسهم في المناقشات المطولة حول ما يتعلق بقضية تفوق أحد الجنسين على الآخر، أو في تأثير اختلاف حجم الدماغ بينهما، أو مقارنة البنية النفسية لكل من الرجل والمرأة، يتقبل أتباع المادية التاريخية تمامًا اختلاف الخصائص الطبيعية لكل من الجنسين، ويؤمنون بأن كل إنسان، سواء رجلٌ كان أم امرأة، لديه فرصة حقيقية لتقرير مصيره بشكل كامل وبحرية مطلقة، وعلى أوسع نطاق مما يتيح له تنمية وتطوير وممارسة ميولة الطبيعية.

كما يرفض أتباع المادية التاريخية فصل قضية المرأة عن القضية الاجتماعية بشكل عام. هناك عوامل اقتصادية محددة أدت إلى تبعية المرأة وخضوعها؛ فالصفات الطبيعية كانت عاملاً ثانويًا في هذه العملية. فقط الاختفاء الكامل لهذه العوامل، وارتقاء القوى التي أدت في مرحلة ما من الماضي إلى خضوع النساء، قادرة وبشكل أساسي على التأثير على أوضاع النساء الاجتماعية وتغييرها. بعبارة أخرى، ستصبح المرأة حرة حقاً ومساوية للرجل، فقط في عالم ذي علاقات تنظيمية جديدة، بشقيه الاجتماعي والإنتاجي.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن تحسنًا جزئيًا في حياة النساء مستحيلاً في ظل هذا النظام. إن الحل الجذري لقضية العمال ممكنًا فقط في حالة إعادة تشكيل العلاقات الإنتاجية؛ ولكن هل يجب أن يمنعنا هذا من العمل من أجل بعض الإصلاحات التي من شأنها المساعدة في تلبية المطالب الأكثر إلحاحًا للبروليتاريا ؟! على العكس تمامًا، إن كل مكسب جديد للطبقة العاملة لهو بمثابة خطوة تقود البشرية نحو ملكوت الحرية والمساواة الاجتماعية، وكل حق تنتزعه النساء يُدنيهن

أكثر من تحقيق هدفهن المحدد نحو التحرر الكامل.

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي سبّاقاً إلى إدراج مطالب المساواة بين حقوق المرأة والرجل في برنامجه؛ حيث طالب الحزب في خطبه ومطبوعاته باستمرار وفي كل مكان بالحد من من القيود المفروضة على النساء، ونجح الحزب بمفرده أن يجبر الأحزاب الأخرى والحكومات على تنفيذ اصلاحات في صالح النساء. وفي روسيا لا يدافع هذا الحزب عن المرأة فقط من خلال مواقفه النظرية، لكنه متمسك دائمًا وفي كل مكان بمبدأ مساواة الرجل بالمرأة.

ما الذي، في هذه الحالة، يمنع "المطالبين بالمساواة" من قبول الدعم من مثل هذا الحزب القوي والخبير في مثل هذه الأمور؟! الحقيقة هي أنه مهما كانت "جذريّة" المطالبين بالمساواة، فإنهم يظلون مخلصون وموالون لطبقتهم البرجوازية. إن الحرية السياسية، في الوقت الراهن، شرطًا أساسيًا لنمو وسلطة البرجوازية الروسية، وبدونها ستبصح كل الرفاهية الاقتصادية التي تمكنت البرجوازية من تحقيقها بمثابة بناءٍ على الرمال. إن المطالبة بالمساواة السياسية للمرأة ضرورة تنبع من طبيعة الحياة نفسها.

إن شعار "الحق في عمل" لم يعد كافيًا بعد الآن؛ فقط المشاركة المباشرة في إدارة شئون البلاد هي الوسيلة الوحيدة لضمان المساعدة في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء. ومن هنا جاءت الرغبة الشديدة لنساء البرجوازية الوسطى في الحصول على حق الانتخاب، ومن ثم عدائهن للنظم البيروقراطية الحديثة.

ومع ذلك، فإن نسوياتنا أثناء مطالبتهن بالمساواة السياسية لا يزلن مثل شقيقاتهن الأجنبيات؛ فلا يزال الأفق الفسيح الذي فُتح، من خلال مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية، غريبًا وغير مفهوم بالنسبة لهن. فتسعى النسويات إلى المساواة في إطار المجتمع الطبقي القائم، ولا يهاجمن، بأي حال من الأحوال، أساس هذا المجتمع. إنهن يناضلن من أجل امتيازات شخصية، دون أي تحدٍ للصلاحيات والامتيازات الحالية. نحن لا نتهم ممثلات الحركة النسوية البرجوازية بالإخفاق في فهم هذه المسألة؛ لأن وجهة نظرهن في الواقع نابعة - بطبيعة الحال - من موقفهن الطبقي.

النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي

أولاً وقبل أي شيء، يجب أن نسأل أنفسنا سؤالاً؛ هل بالإمكان ظهور حركة نسوية موحدة في ظل مجتمع قائم على التناقضات الطبقية؟ والحقيقة أن النساء اللواتي يشاركن في حركة التحرر الوطني، في نظر المراقبين المحايدين، لا يمثلن كتلة واحدة متجانسة واضحة.

وعالم النساء منقسم لمعسكرين، تمامًا مثلما هو عالم الرجال؛ وهكذا، فإن تطلعات ومصالح أحد هذيَن المعسكريَن يجعله قريباً من الطبقة البرجوازية، في حين أن المعسكر الآخر وثيق الصلة بالبروليتاريا، والتي يوفر مطلبها بالتحرر حلاً كاملاً لقضية المرأة. ورغم أن كلا المعسكرين يرفع شعار "تحرر المرأة"، إلا أن

أهدافهما ومصالحهما مختلفة. فكل معسكر من المعسكرين يستمد — دون وعي - نقطة انطلاقه من مصالحه الطبقية، مما يصبغ أهداف ومهام كل معسكر بصبغة مختلفة تماماً عن الآخر.

وعلى الرغم من أن المطالب النسويّة تبدو جذريّة، إلا أنه يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن النسويات لا يمكنهن، انطلاقاً من موقفهن الطبقي، النضال من أجل تحول جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي للمجتمع، والذي دونه لا يمكن أن تكتمل عملية تحرر المرأة.

وفي بعض الأحيان وفي ظل ظروفٍ محددة، قد تتطابق المهام قصيرة الأجل للنساء من جميع الطبقات، ولكن الأهداف النهائية للمعسكرين، هي التي تحدد اتجاه الحركة والتكتيكات المتبعة، والتي تختلف اختلافًا تامًا بين المعسكرين. بالنسبة للنسويات فإن الوصول إلى المساواة في الحقوق مع الرجال في إطار العالم الرأسمالي القائم بمثابة نهاية ملموسة بل وكافية في حد ذاتها، بينما تعني المساواة في الحقوق، أما بالنسبة لنساء البروليتاريا في الوقت الراهن، فما هي إلا مجرد وسيلة لإحراز تقدم في النضال ضد العبودية الاقتصادية للطبقة العاملة.

تنظر النسويات للرجال بوصفهم العدو الرئيسي، وذلك لأن الرجال استحوذوا على كل الحقوق والامتيازات لأنفسهم، تاركين للنساء القيود والواجبات وحسب. ويعد انتصارًا لدى النسويات عندما يتم الاعتراف بامتيازٍ سابق كان حصريًا للذكور فقط، وأُقِرَ به لـ "الجنس اللطيف". ولكن، نساء البروليتاريا لهن موقف مختلف. إنهن لا يعتبرن الرجل عدوًا، أو ظالمًا؛ بل على العكس، فهن ينظرن للرجال بوصفهم رفاقهم، الذين يشاركوهم العمل اليومي الشاق، ويناضلون معهم من أجل مستقبلٍ أفضل.

إن المرأة ورفيقها الذكر مُستعبَدين من قبل الظروف الاجتماعية نفسها؛ نفس القيود الرأسمالية المقيتة تقمع ارادتيهما، وتحرمهما معًا من مباهج ومتع الحياة. صحيح أن للنظام الحالي عدة جوانب محددة تكمن فيها المعايير المزدوجة في التعامل مع النساء، كما أنه صحيح أيضًا أن ظروف العمل المأجور أحيانًا تحول المرأة العاملة إلى منافس وخصم للرجل. لكن، حتى في ظل هذه الظروف المجحفة، فإن الطبقة العاملة تعي تمامًا من هو المذنب.

إن المرأة العاملة، لا تقل أحوالها بؤسًا عن نظيرها الرجل، كلاهما يمقت هذا الوحش النهم ذو الأسنان الذهبية، الذي يعيش على امتصاص دماء ضحاياه ليتضخم على حساب الملايين من الأرواح البشرية، وحش لا يعنيه كثيرًا كون ضحيته رجل، أو امرأة أو حتى طفل. ومن ناحية أخرى، تبدو تطلعات النساء البرجوازيات غريبة وغير مفهومة. إنها تطلعات غير مطمئنة للبروليتاريا؛ تطلعات لا تعد نساء البروليتاريا بالمستقبل المشرق الذي لطالما حلمت به البشرية المُستغَلة.

إن هدف نساء البروليتاريا النهائي لا يمنعهن، بالطبع، من الرغبة في تحسين أوضاعهن في ظل النظام البرجوازي الحالي، ولكن ما يعرقل تحقيق هذه الرغبات باستمرار، هي العقبات الناجمة عن طبيعة الرأسمالية ذاتها. لن تحصل المرأة على كامل حقوقها إلا في عالم العمل الاشتراكي، عالم الوئام والعدالة. والنسويات غير راغبات وغير قادرات على فهم هذا الأمر؛ إنهن يعتقدن أنه طالما تم قبولهن رسميًا بنص القانون، فإن هذا يعني فوزهن بمكان مريح في العالم القديم ذاته القائم على الاستغلال والقهر والعبودية، عالم المشقة والعويل.

وهذا صحيح إلى حدٍ ما. بالنسبة لأغلب نساء البروليتاريا، المساواة في الحقوق مع الرجال قد تعني الحصول على حصة متساوية من الظلم، لكن، بالنسبة

لـ "القلة المختارة"، أي البرجوازيات، فإن المساواة في الحقوق تفتح أمامهن بالفعل الأبواب أمام حقوق وامتيازات أخرى جديدة وغير مسبوقة، كانت حكرًا حتى الآن على رجال الطبقة البرجوازية بمفردهم. لكن، كل امتياز جديد تفوز به المرأة البرجوازية يعد سلاحًا في يدها تستغل به شقيقتها الصغرى، كما أنه يعمّق الصدع ويعزز الانقسام بين نساء المعسكرين المتضاديّن، حيث تتضارب مصالحهما بشكل حاد، وتصبح التناقضات بين تطلعاتيهما أكثر وضوحًا.

أين، إذًا، "قضية المرأة" العامة تلك ؟! أين هي وحدة المصالح والمهام التي لدى النسويات الكثير ليقولن عنها ؟! إن نظرة متمعنة وهادئة للواقع توضح أن وحدة من هذا النوع لا وجود لها كما أنه من المستحيل وجودها. عبثًا حاولت النسويات طمأنة أنفسهن بقولهن أن "قضية المرأة" ليست لها أي علاقة بالحزب السياسي، وأن "الحل يكمن فقط بمشاركة جميع الأحزاب ومع كل النساء"؛ هذا وفقًا لما صرحت به إحدى رائدات الحركة النسوية الألمانية. ولكن منطق الحقائق من حولنا يجبرنا على رفض وهم النسويات المريح هذا.

لقد أدت شروط وأشكال الإنتاج لخضوع النساء عبر التاريخ البشري، وتدريجيًا أصبحن في موضع الاضطهاد والتبعيّة، الوضع الذي لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا. نحن بحاجة إلى ثورة هائلة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بأكمله، قبل أن تشرع النساء في استرداد ما فقدن من مكانة واستقلالية. إن المشكلات التي كانت تبدو في وقت ما صعبة للغاية في نظر أكثر المفكرين براعة، تم تجاوزها وحلها الآن، ليس من خلال النظريات الجامدة، ولكن عن طريق كل شروط الإنتاج القوية. نفس القوى التي استعبدت المرأة لآلاف السنين، تقودها الآن، في مرحلة متقدمة من التنمية، نحو طريق الحرية والاستقلال.

لقد أولت نساء الطبقات البرجوازية اهتمامًا بقضية المرأة في منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا — وكان هذا بعد مضي مدة طويلة على التحاق نساء البروليتاريا بميدان العمل. حينها، وبسبب النجاحات الوحشية التي حققتها الرأسمالية في ذلك الوقت، ضربت موجات من الحاجة الطبقات الوسطى. وتسببت التغيرات الاقتصادية في عدم استقرار الوضع المالي للبرجوازية المتوسطة والصغيرة، وهكذا واجهت نساء البرجوازية معضلة ذات أبعاد خطيرة، إما قبول الفقر، أو المطالبة بالحق في العمل.

وبدأت زوجات وبنات تلك الطبقات الاجتماعية في طرق أبواب الجامعات، والمعارض الفنية، ودور النشر، والمكاتب، ليشغلن جميع المهن التي كانت متاحة أمامهن ولم تكن رغبة النساء البرجوازيات في الحصول على العلم، أو الانتفاع بالثقافة نتيجة مفاجئة، الأمر المفاجئ حقاً كان نضوج وعيهن بحاجتهن لتأمين قوت يومهن.

لقد لاقت نساء البرجوازية، منذ البداية، مقاومة شديدة من الرجال. ودارت معركة شرسة بين أصحاب الوظائف من الرجال، دفاعاً عن "وظائفهم الصغيرة المريحة"، وبين النساء المبتدئات في كسب قوت يومهن. أدى هذا الصراع إلى ظهور "الحركة النسوية" — كمحاولة من النساء البرجوازيات للتكاتف وتجميع قواهن معًا ضد العدو، ضد الرجل. وبدخولهن ميدان العمل افتخرت البرجوازيات بأنفسهن باعتبارهن "طليعة الحركة النسوية". لكنهن نسين، أن بفوزهن في قضية الاستقلال الاقتصادي تلك، كما في بقية المجالات، كن يسرن على خطى شقيقاتهن الصغريات، كن يجنين ثمار الجهود التي بذلتها أيدي نساء البروليتاريا المقروحة.

هل من الممكن عندئذ القول بأن النسويات هن الرائدات على طريق عمل

المرأة، بينما ملئت مئات الآلاف من النساء العاملات المصانع وورش العمل تقريبًا في جميع البلدان، حيث أخذن يغزون فروع الصناعة المختلفة فرعًا بعد الآخر، من قبل حتى أن تولد الحركة البرجوازية النسوية. فقط بفضل حقيقة أن النساء العاملات استطعن أن يحظين بمكانة واعتُرِفَ بهن في سوق العمل العالمية، ما كانت البرجوزيات ليتمكن من الوصول لهذا الوضع المستقل في المجتمع، وهو الأمر الذي تتيه به النسويات فخرًا.

لقد كان من الصعب علينا تحديد ولو حتى واقعة واحدة، عبر تاريخ نضال النساء العاملات من أجل تحسين ظروفهن المادية، ربما تكون الحركة النسوية العامة قد شاركت فيها بشكل ملحوظ. إن كل ما حققته المرأة العاملة في مجال تحسين ظروفهن المعيشية، كان ثمرة الجهود التي بذلتها الطبقة العاملة بصفة عامة، ونضال نساء البروليتاريا بشكل خاص. إن تاريخ نضال النساء العاملات من أجل تحسين ظروف العمل والحياة الكريمة، هو ذاته تاريخ نضال البروليتاريا من أجل التحرر.

إن لم يكن السبب هو الخوف من انفجار خطير بسبب حالة الغضب والسخط بين العمال، ما الذي يفرض على أصحاب المصانع رفع الأجور، وخفض ساعات العمل وتحسين ظروفه ؟! ما الذي، إن لم يكن الخوف من "الإضرابات العمالية"، يقنع الحكومة بسن تشريع للحد من استغلال رأس المال للعمال ؟!

لم يتبنى حزب واحد على مستوى العالم الدفاع عن النساء بنفس الطريقة التي اتبعها الحزب الاشتراكي الديمقراطي. فالمرأة العاملة، أولاً وقبل أي شيء، هي جزء من الطبقة العاملة ككل، وكلما زاد رضا الفرد عن وضعه داخل الأسرة العاملة وعن الرعاية الاجتماعية بشكل عام، كلما زادت الفوائد التي تجنيها الطبقة العاملة في مجملها على المدى الطويل.

وفي مواجهة الصعوبات الاجتماعية المتنامية، تجد المناضلة المخلصة للقضية نفسها في خضم من الحيرة والتشتت. فهي لا تستطيع إلا أن ترى كم هو قليل ما قدمته الحركة النسوية بشكل عام للمرأة العاملة، وكيف أن الحركة عاجزة عن تحسين ظروف عمل ومعيشة الطبقة العاملة. لذلك من الطبيعي أن يبدو مستقبل البشرية رماديًا، باهتًا وغامضًا في نظر أولئك النسوة اللاتي يناضلن من أجل المساواة ولكن دون تبنٍ لمفاهيم عالم البروليتاريا، دون أن يؤمنّ إيمانًا راسخًا بإمكانية وجود نظام اجتماعي أكثر كمالاً، خاصة مع بقاء العالم الرأسمالي الحالي كما هو دون تغيير. لذا فإن فكرة التحرر تبدو لهن منقوصة وغير موضوعية. أي قنوطٍ هذا الذي يحكم قبضته حول أولائك النسوة مرهفات الحس!

إن الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على الحفاظ على الروح المعنوية في هذا العالم الزاخر بالعلاقات الاجتماعية المشوّهة. بخطواتها الثابتة والمدروسة تتقدم بشكل مطرد نحو هدفها، وتجذب المرأة العاملة إلى صفوفها. لقد انطلقت المرأة العاملة بكل شجاعة على طريق العمل الشائك بساقها الرخوة وجسدها العليل، رغم المنحدرات الخطرة على طول الطريق، ورغم كونها فريسة سهلة في متناول يد وحوش ضارية.

ولكن فقط باتخاذ هذا المسار ستتمكن النساء من تحقيق هدفهن الذي يبدو بعيدًا لكنه مغريًا، هدفهن في تحرر حقيقي في عالم العمال الجديد. خلال هذه المسيرة الصعبة نحو المستقبل المشرق، تعلمت المرأة العاملة التي كانت حتى عهدٍ قريب مستعبدة ومضطهدة ومهانة وبلا أية حقوق، كيف تتخلص من عقلية العبيد التي لطالما علقت بها، وخطوة تلو الأخرى حولت نفسها إلى عامل مستقل، ذو

شخصية مستقلة. إنها، تلك التي كانت تناضل في صفوف الطبقة العاملة، هي من نجحت في منح المرأة الحق في العمل؛ إنها هي، "الشقيقة الصغرى"، من مهدت الأرض أمام امرأة المستقبل "الحرة"، و"المستقلة".

إذن، تُرى ما السبب الذي يجعل المرأة العاملة تسعى للاتحاد مع النسويات البرجوازيات ؟! مَن، في الواقع، المستفيد في حالة حدوث مثل هذا التحالف ؟! بالتأكيد ليست المرأة العاملة. إنها مخلِّصة نفسها؛ ومستقبلها بين يديها هي. المرأة العاملة تحمي مصالحها الطبقية ولا تنخدع بالخطب الرنانة حول "العالم الذي تتقاسمه جميع النساء". يجب ألا تنسى المرأة العاملة والحقيقة أنها بالفعل لا تنسى، أنه في حين أن هدف نساء البرجوازية هو تأمين وضعهن الاجتماعي في ظل الإطار العام للمجتمع الذي يعادينا، فإن هدفنا هو بناء، على أنقاض هذا العالم الذي عفا عليه الزمن، مجتمع العمال العالمي المشرق، حيث التضامن الرفاقي والحرية المبهجة.

الزواج و مشكلة الأسرة

دعونا نولي اهتمامنا إلى جانب آخر من قضية المرأة، وهي قضية الأسرة. ومن المعلوم تمامًا، أن إيجاد حل لمثل هذه القضية الملحة والمعقدة أمرًا ضروريًا من أجل تحرر حقيقي للمرأة. إن النضال من أجل الحقوق السياسية، من أجل الحق في الحصول على شهادات الدكتوراة والدرجات الأكاديمية الأخرى، والنضال من أجل أجر مساوٍ للرجل نظير ذات العمل، كل هذه الأمور ليست هي مجمل النضال من أجل المساواة. ولكي تصبح المرأة حرة حقًا، عليها التخلص من القيود الثقيلة المتمثلة في الشكل الجائر الحالي للأسرة، والذي أصبح باليًا بالفعل. وبالنسبة للنساء، فإن إيجاد حل لقضية الأسرة أمرًا لا يقل أهمية عن تحقيق المساواة السياسية والاستقلال الاقتصادي.

في هيكل الأسرة الحالي، والذي يقره العرف والقانون، المرأة ليست مضطهدة كشخص وحسب، وإنما مضطهدة كزوجة وكأم أيضاً. في معظم بلدان العالم المتحضر، وبنص القانون المدني تعتمد المرأة بشكل أو بآخر على زوجها، كما أن هذا القانون يمنح الزوج، ليس فقط حق التصرف في ممتلكاتها وإنما يمنحه الحق في الهيمنة المادية والمعنوية عليها. وحينما تنتهي العبودية الرسمية والقانونية، تبدأ سيطرة قوة ما نطلق عليه "الرأي العام"، والبرجوازية هي من أنشأت هذا الرأي العام وتدعمه، وذلك بهدف الحفاظ على "مؤسسة الملكيّة المقدسة". كما أن هناك سلاح آخر تستخدمه البرجوازية وهو رياء "ازدواجية الأخلاق". المجتمع البرجوازي يسحق النساء بسبب ركائزه الاقتصادية الشرسة، مستغِلاً قوة عملها في مقابل أجر زهيد جدًا.

فالمرأة محرومة من حقها كأي مواطن في أن تجهر بصوتها عاليًا دفاعًا عن مصالحها، وعوضًا عن هذا، يمنحها المجتمع البديل الأكرم وهو عبودية الزواج، أو أن تحترف الدعارة – التجارة التي يضطهدونا ويحتقرونها في العلن، ويشجعونها

ويدعمونها سرًا. هل من الضروري التأكيد على الجوانب المظلمة في الحياة الزوجية المعاصرة، وإبراز معاناة النساء فيما يتعلق بوضعهن في إطار الهيكل الحالي للأسرة ؟! لقد كُتب وقيل الكثير بالفعل حول هذا الموضوع، فالأعمال الأدبية مليئة بالصور المحزنة للأفخاخ الي تنصبها الحياة الزوجية والعائلية للنساء. كم من أعمال درامية صيغت في هذا الشأن! وكم ممن دُمرت حياتهن!

ولهذا، من المهم بالنسبة لنا أن نلاحظ أن هيكل الأسرة بهذا الشكل يضطهد، بدرجة أو بأخرى، النساء من جميع الطبقات، ومن كل شرائح المجتمع. وذلك لأن العادات والتقاليد تقيد وتضطهد الأم الشابة أيًا كانت الطبقة المنتمية إليها؛ كما أن القانون يضع كل من المرأة البرجوازية، والعاملة، والفلاحة، جميعهن تحت وصاية الزوج.

ألم نكتشف على الأقل أحد جوانب قضية المرأة والذي يمكن لجميع النساء من مختلف الطبقات أن يتوحدن حوله ؟! ألا يستطعن أن يناضلن معًا ضد الظروف التي تقمعهن ؟! أليس من الممكن أن تخفف مشاعر الحزن والمعاناة التي يقتسمنها جميع النساء من حدة العداء الطبقي فيما بينهن، أليس من الممكن أن توحد هذه الحالة تطلعاتهن وتوفر إمكانية العمل المشترك من أجل النساء من شتى المعسكرات ؟! هل هناك احتمالية لتعاون مشترك بين نساء البرجوازية ونساء البروليتاريا إذا كان هذا التعاون قائمًا على أساس الأهداف والرغبات المشتركة ؟!

فالنسويات يناضلن من أجل "الحق في الأمومة" ومن أجل أشكال أكثر تحررًا للزواج؛ إنهن يرفعن أصواتهن دفاعًا عن امرأة هي في نظر المجتمع "عاهرة". انظروا كيف يزخر الأدب النسوي بالنماذج الساعية إلى إيجاد أشكال جديدة للعلاقات، كما أنه يطالب بشدة بإرساء مبدأ "المساواة الأخلاقية" بين الجنسين. أليس صحيحاً أن المرأة البرجوازية وهي تناضل في ميدان التحرر الاقتصادي، وفي كفاحها من أجل حل قضية الأسرة، تقبع خلف جيش قوي مؤلف من ملايين النساء العاملات الرائدات على طريق "المرأة الجديدة"، ورغم ذلك تنسب كل تلك الأمجاد للنسويات ؟!

هنا في روسيا، مارست نساء البرجوازية المتوسطة — ذلك الجيش من الأجيرات المستقلات اللاتي التحقن بسوق العمل خلال فترة ستينيات القرن الثامن عشر- منذ أن حصلن على استقلالهن، العديد من الممارسات المرتبكة والفوضوية فيما يتعلق بمسألة الزواج.

لقد استبدلن بشجاعة شكل الأسرة المرتبط بالزواج الكنسي التقليدي، بأنماط أكثر مرونة من العلاقات، والتي كان من شأنها تلبية احتياجات طبقتهن الاجتماعية. لكن الحل الشخصي لمثل هذه القضايا من قبل نساءٍ فرادى، لا يغير الوضع، ولا يخفف من قتامة الصورة العامة للحياة العائلية. لو أن هناك قوة قادرة على تدمير شكل الأسرة الحديث، فلن تكون هي الجهودٍ الجبارة لبعض الفرادى الأقوياء المنفصلين، بل ستكون قوى الإنتاج القوية الصلبة، التي رغم جمودها تمهد بلا هوادة لحياة على أسس جديدة.

إن النضال الفردي البطولي للفرادى من شابات العالم البرجوزاي، اللاتي تحدين المجتمع، وطالبن بالحق في "الحب" دون توصيات ودون قيود، ينبغي أن يكن مثالاً تحتذي به النساء القابعات في أسر القيود العائلية. هذا ما نادت به أكثر النسويات تحررًا في الخارج، كما نادى به أيضًا التقدميون من المطالبين بالمساواة داخل بلادنا. إن قضية الزواج، بعبارة أخرى، يتم حلها من وجهة نظرهم دون النظر بعين الاعتبار إلى الأوضاع الخارجية؛ بمعنى، أنها يتم حلها بمعزل عن

التغييرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ككل. وفي هذه الحالة، تصبح الجهود البطولية المتناثرة لبعض الفرادى كافية. فقط، اسمح للمرأة بأن "تجرؤ"، وعندها ستحل قضية الزواج.

ولكن النساء اللاتي لا يتحلين بالشجاعة الكافية يهززن رؤوسهن بارتياب. "هذا الوضع ملائم للغاية لبطلات الروايات، اللاتي أسعدهن حظهن بالكاتب الحكيم، والأصدقاء العطوفين غير الأنانيين، إلى جانب تحليهن بقدر لا بأس به من الجمال والجاذبية، مما ساعدهن على مواجهة المجتمع وتحديه. ولكن ماذا عن أولئك النسوة اللاتي لا يمتلكن رأس مال، وأجورهن زهيدة، من ليس لديهن أصدقاء، ولا يتمتعن بالقدر الكافي من الجاذبية والجمال ؟!"، إلى جانب أن قضية الأمومة تشغل عقل المرأة التي تناضل من أجل الحرية. هل "الحب الحر" ممكناً ؟!

هل يمكن أن يُقبل هذا بحيث يصبح توجه عام، أي أن يتم قبوله بوصفه قاعدة سلوكية عامة، بدلاً من كونه استثناءات فردية، وفقًا للهيكل الاقتصادي لمجتمعنا ؟! هل من الممكن تجاهل عنصر المليكة الخاصة في الزواج المعاصر ؟! هل من الممكن تجاهل، على نحو فردي، عقد الزواج الرسمي دون الإضرار بمصالح النساء ؟! خاصة وأن عقد الزواج هو الضمان الوحيد للحيلولة دون وقوع تبعات الأمومة وصعوباتها على عاتق المرأة وحدها.

أليس ما حدث في الماضي مع الذكور من العمال يتكرر الآن مع النساء ؟! التخلص من الروابط التنظيمية، دون وضع قواعد جديدة تحكم سلوك السادة، ما أعطى لرأس المال السلطة المطلقة للتحكم في العمال. إن شعار "حرية التعاقد بين العمال ورأس المال" الذي يبدو مغريًا، أصبح وسيلة لاستغلال رأس المال للعمال استغلالاً صريحًا. إن طرح فكرة "الحب الحر" باستمرار على المجتمع الطبقي المعاصر، بدلاً من المطالبة بتحرير المرأة من مشاق الحياة الأسرية بشكل حقيقي، حتمًا سيضع على كاهلها عبء جديد، وهو مهمة رعاية أطفالها، وحدها ودون مساعدة.

فقط عبر مجموعة متكاملة من الإصلاحات السياسية في مجال العلاقات الاجتماعية – إصلاحات من شأنها نقل الالتزامات من الأسرة إلى المجتمع والدولة – يمكن خلق وضع إلى حد ما يتحقق فيه مبدأ "الحب الحر". ولكن هل يمكن جديًا توقع أن تتولى الدولة الطبقية الحديثة، بغض النظر عن مدى ديمقراطيتها، مسئولية الأمهات والأطفال، تلك المسئولية التي تضطلع بها الآن الوحدة الفردية المسماة بالأسرة الحديثة ؟! فقط التحولات الجذرية لكل علاقات الإنتاج هي التي بإمكانها خلق الشروط الاجتماعية اللازمة لحماية النساء من الجوانب السلبية لحالة "الحب الحر".

ألسنا على دراية بأن الفساد والتشوه في الظروف الحالية يحاولون التسلل عبر انتحال هذه التسمية المريحة ؟!

لو دققنا في كل هؤلاء السادة الذين يمتلكون ويديرون المشاريع الصناعية، الذين يجبرون العاملات والموظفات ممن يعملن لديهم على تلبية نزواتهم الجنسية، وذلك عن طريق التهديد بالفصل للضغط من أجل الوصول لتحقيق أغراضهم، هؤلاء ألا يمارسون "الحب الحر" ولكن على طريقتهم ؟! سادة المنازل الذين يغتصبون خادماتهم، ويلقون بهن وهن حوامل إلى عرض الطريق، ألا يندرج هذا تحت تعريف "الحب الحر" ؟!

ولكن، نحن لا نتحدث عن هذا النوع من "الحرية" التي يبتغيها دعاة الزواج الحر. على العكس، نحن نطالب بقبول أن تكون "الأخلاق وحدها" هي

الملزمة لكلا الجنسين. نحن نرفض الحرية الجنسية بشكلها الحالي، ومعيارنا الأخلاقي الوحيد هو أن يكون أساس أية علاقة حرّة هو الحب الحقيقي.

ولكن، أصدقائي الأعزاء، آلا تعتقدون أن مفهوم "الزواج الحر"، حين يُمارس في ظل ظروف المجتمع الراهنة، قد يؤدي إلى نتائج تختلف اختلافًا ضئيلاً عن الممارسة المشوهة للحرية الجنسية ؟! حين تتحرر النساء من تلك الأعباء المادية التي تخلق في الوقت الحالي نوعًا من التبعية المزدوجة، تبعية لرأس المال، وتبعية للزوج، حينها فقط يمكن تطبيق مفهوم "الحب الحر" دون أن تؤدي عواقبه لجلب المزيد من الأحزان للنساء.

بخروج النساء إلى العمل ومن ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تحقق قدر من الإمكانية لـ "الحب الحر"، لاسيما بالنسبة للنساء المتعلمات الأعلى أجرًا. لكن تبعية النساء لرأس المال بقيت كما هي، وتشتد وطأة تلك التبعية كلما باعت نساء البروليتاريا قوة عملهن.

هل شعار "الحب الحر" قادر على تحسين الوضع البائس لأولئك النسوة، اللاتي بالكاد يكسبن ما يمكنهن من البقاء على قيد الحياة ؟! ولكن، ألا يُمارس بالفعل مفهوم "الحب الحر" داخل الطبقات العاملة، وعلى نطاق واسع بحيث أخذت البرجوازية، وفي أكثر من مناسبة، تدق ناقوس الخطر، وتشن الحملات الأخلاقية ضد "فساد" و"فجور" البروليتاريا ؟! ويجدر هنا الإشارة إلى أنه عندما تتحمس النسويات بشأن أشكال جديدة من العلاقات خارج نطاق الزواج، فإن هذه الأشكال لابد وأنها قد حازت قبول نساء البرجوازية المستقلات، إنهن يتحدثن عن "الحب الحر"، ولكن عندما تتدارس البروليتاريا الأمر نفسه، عندئذ يشرن البرجوزيات إلى هذه العلاقات بوصفها "العلاقات الجنسية الغير منضبطة". وهذا يلخص موقفهم.

لكن، في الوقت الحاضر كل أشكال العلاقات بالنسبة للمرأة العاملة، سواء قبلتها الكنسية أم لا، تشترك جميعها في عواقبها الوخيمة التي تقع على عاتق المرأة. والحقيقة، أن جوهر قضية الزواج والأسرة بالنسبة للزوجة والأم العاملة لا يكمن في شكله الخارجي دينيًا كان أم علمانيًا، ولكن تكمن الأزمة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية، التي تحدد الالتزامات الصعبة المعقدة للنساء العاملات. بالطبع، ما يهم المرأة العاملة هو أيضًا، ما إذا كان لزوجها حق التصرف في دخلها، ما إذا كان القانون يكفل له الحق في إجبارها على الحياة معه، في حين أنها لم تعد تريد هذا، وهل بإمكانه أن يأخذ أطفالها قسرًا بعيدًا عنها، وغير ذلك الكثير.

مع ذلك، فإن نصوص القانون المدني تلك ليست هي التي تحدد وضع المرأة في الأسرة، كما أن هذه النصوص ليست هي المسئولة عن التباس وتعقيد قضية الأسرة. إن قضية العلاقات ستتوقف عن كونها من أكثر القضايا إيلامًا لغالبية النساء فقط عندما يعفي المجتمع النساء من المهام المنزلية البائسة، التي لا مفر منها في الوقت الحالي (نظرًا لوجود الاقتصادات الأهلية الفردية)، وأن يتولى المجتمع ككل مسئولية رعاية النشأ، وأن يحمي الأمومة، وأن يؤمن للطفل حقه في أن تبقى أمه إلى جواره على الأقل في الأشهر الأولى من عمره، دون أن يكون هذا سببًا في فقدانها عملها.

حين تعارض النسويات عقد الزواج القانوني الديني، فتلك المعارضة لا تزيد عن كونه نضال ضد صنم مقدس. ولكن، من جهة أخرى، فإن نساء البروليتاريا، يشنن حربًا ضد العوامل التي تقف وراء الشكل الحالي للزواج والأسرة. ويعلمن تماماً

أنهن وأثناء سعيهن لإحداث تغييرات جذرية في ظروفهن المعيشية، يساعدن أيضًا في إعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين. وهنا يكمن الفرق الرئيسي بين رؤية البرجوازية والبروليتاريا فيما يتعلق بقضية الأسرة المعقدة.

والحقيقة أن النسويات ودعاة الإصلاح الاجتماعي يؤمنون، بسذاجة، في إمكانية خلق أشكالاً وأنماطًا جديدة للعلاقات الزوجية والأسرية في ظل الخلفية القاتمة للمجتمع الطبقي المعاصر، وألزموا انفسهم بضرورة البحث عن تلك الأشكال الجديدة. وإذا كانت الحياة نفسها لم تنتج هذه الأشكال حتى الآن، فمن الضروري، أو هكذا يعتقدون، أن نبتكر بعض من هذه الأشكال مهما كلف الأمر. وهذه الأشكال لابد، في اعتقادهم، أشكال وسيطة للعلاقات الجنسية، بحيث يمكنها حل القضية المعقدة للعائلة في ظل النظام الاجتماعي الحالي. كما يطرح منظرّي العالم البرجوازي — الصحفيون والكتّاب والنساء المناضلات من أجل التحرر — واحًدا بعد الآخر، "الترياق الأسري"، و"التركيبة الأسرية" الجديدة.

يالها من طوباوية تبدو عليها هذه الصيغ الأسرية، يالها من مسكنات ضعيفة عندما نتأملها في ضوء الواقع القاتم لبنية الأسرة الحديثة. قبل أن تتم ممارسة وتطبيق هذه الصيغ لـ "العلاقات الحرة" و"الحب الحر"، من الضروري قبل كل شيء أن تبدأ خطوات الإصلاح الجذري لجميع العلاقات الاجتماعية بين الناس. علاوة على ذلك، فإن المعايير الأخلاقية والجنسية، كذلك علم نفس البشرية بأكمله لابد وأن يخضعوا لتطور شامل، هل الإنسان المعاصر قادر نفسيًا على التعامل مع مفهموم "الحب الحر"؟

ماذا عن الغيرة التي تنهش حتى نفوس أفضل البشر؟! وإحساس الملكية عميق الجذور، الذي لا يسعى لامتلاك جسد الآخر فحسب وإنما روحه أيضًا؟! العجز عن توفير القدر اللازم من احترام فردية الآخر؟! وعادة تبعية الشخص لمن يحب، أو تبعية من يحبه له؟! والشعور بالمرارة والإحباط الذي يسببهما الهجر، والإحساس بالوحدة الشديدة، تلك المشاعر التي يختبرها المرء عندما يتوقف من يحبه عن حبه له ويقرر الرحيل؟! أين يمكن أن يجد هذا الشخص الوحيد، الذي تفت الوحدة عضده، العزاء والسلوى؟!

الجماعيّة، بمباهجها وخيبات أملها وتطلعاتها الخاصة، هي أفضل مخرج للطاقات العاطفية والفكرية للفرد. ولكن هل الإنسان المعاصر قادر على التعامل مع الجماعيّة بطريقة تجعله يشعر بتأثير التفاعلات المتبادلة؟ وهل الحياة الجماعيّة قادرة بالفعل، في الوقت الحاضر، على أن تحل محل الاهتمامات الشخصية البائسة للفرد؟! بدون "المتفرد"، "منقطع النظير" توأم الروح، حتى الاشتراكيون، وأنصار الجماعية سيشعرون بالوحدة في هذا العالم القائم المعاد لهم؛ فقط الطبقة العاملة هي التي تحمل شعلة المستقبل رغم خفوتها، حيث تسود علاقات اجتماعية أكثر تناغمًا وانسجامًا بين الناس. إن قضية الأسرة معقدة ومتعددة الأوجة كالحياة نفسها. والنظام الاجتماعي الحالي غير قادر على حلها.

طُرحت صيغ وأشكال أخرى للزواج. العديد من النساء التقدميات والمفكرين الاجتماعيين يعتبرون أن الزواج ما هو إلا وسيلة لإنتاج الذريّة. فالزواج في حد ذاته، وفقًا لهم، لا يحظى بأهمية خاصة بالنسبة للنساء، وإنما الأمومة هي الغرض من ورائه، هي هدف المرأة المقدس، ومهمتها في الحياة. وبفضل بعض الدعاة من أمثال "روث براي" و"إيلين كاي"، فإن المُثُل البرجوازية التي تعترف بالمرأة كأنثى لا كشخص، قد اكتسبت هالة مقدسة من "التقدميّة". ولقد احتكر الأدب الأجنبي هذا المفهوم وجسّده في صورة شخصيات نسائية تقدميّة بكل

حماس.

وحتى هنا في روسيا، في فترة ما قبل العاصفة السياسية (1905)، قبل مراجعة وتنقيح القيم الاجتماعية السائدة، فإن قضية الأمومة قد جذبت اهتمام الصحافة اليومية. فلا يمكن لشعار "الحق في الأمومة" أن يخلق استجابة حيّة واسعة النطاق داخل الأوساط النسائية. وهكذا، على الرغم من حقيقة أن جميع الاقتراحات التي قدمتها النسويات في هذا الصدد كانت خيالية ومثالية، فإن القضية كانت هامة جدًا وآنية بحيث كان من الصعب على النساء تجنبها.

فقضية مثل قضية "الحق في الأمومة" لا تمس فقط نساء الطبقة البرجوازية لكنها أيضًا، ربما بشكل أكبر، تمس نساء البروليتاريا أيضًا. الحق في أن تصبح أم — تلك هي الكلمات الذهبية التي تصل مباشرةً إلى "قلب أي أمرأةٍ" والقوة التي تدفع القلب للخفقان على نحو أسرع. إن الحق في إرضاع المرأة لـ "طفلها" رضاعة طبيعية، وأن تشهد أولى بوادر وعيه وإدراكه للعالم من حوله، الحق في رعاية أجسادهم الدقيقة الصغيرة وحماية أرواحهم الرقيقة من الأشواك والمعاناة وهم يخطون أولى خطواتهم في الحياة - أي أم تلك التي يمكن ألا تدعم مثل هذه المطالب ؟!

مرة أخرى، يبدو أننا عثرنا على قضية يمكنها توحيد النساء، ولو لوقت قصير، من الطبقات الاجتماعية المختلفة: يبدو أننا قد وجدنا، أخيرًا، الجسر الذي يمكن أن يربط بين النساء من المعسكريين المتعاديين. دعونا نلقي نظرة فاحصة، لنكتشف ما الذي فهمته المرأة البرجوازية من قضية "الحق في الأمومة". ثم يمكننا أن نرى ما إذا كان، في الواقع، بإمكان نساء البروليتاريا الاتفاق مع حلول قضية الأمومة كما طرحها نشطاء البرجوازية المطالبين بالمساواة في الحقوق. ففي نظر مدافعيها المخلصين، فإن الأمومة تحظى بمنزلة خاصة مقدسة. سعيًا لتحطيم الأحكام المسبقة التي تصم المرأة لمجرد ارتكابها لفعل طبيعي — إنجاب طفل — وذلك لأن هذا الفعل لم يقدسه القانون، فإن المدافعون عن الحق في الأمومة أمسكوا العصا من الاتجاه الآخر: بالنسبة لهم، أصبحت الأمومة الهدف من حياة المرأة.

تعتقد "إيلين كاي" أن الالتزام بمتطلبات الأمومة والأسرة يعني استمرار وجود هذا الشكل الانعزالي للأسرة ، حتى في ظل المجتمع الاشتراكي. وأن التغيير الوحيد، كما تراه هي، سيتمثل في استبعاد أشكال الزواج القائمة على الاستغلال المادي أو البدني، وسيعقد الزواج فقط بناءًا على الرغبة المتبادلة، دون طقوس أو شكليات — الحب والزواج سيكونان مترادفان حقًا.

ولكن هذا الشكل الانعزالي للأسرة، كان نتيجة لفردية العالم الحالي، بتنافسيته المحمومة، وضغوطه، وعزلته؛ الأسرة بشكلها الحالي هي نتاج النظام الرأسمالي المتوحش. وحتى الآن لا تزال "كاي" تأمل في توريث شكل الأسرة للمجتمع الاشتراكي! ويخدم هذا الأمر روابط الدم والقرابة الحالية، وهذا حقيقي، بوصف تلك الروابط مصدر الدعم الوحيد في الحياة، وبوصفهم الملاذ الأوحد في أوقات الشدة والمحن. ولكن هل سيكون لمثل تلك الروابط أية ضرورة أخلاقية أو اجتماعية في المستقبل ؟! لا تجيبنا "كاي" عن هذا السؤال. ولطالما أظهرت ولعها واحترامها لما يسمى بـ "الأسرة المثالية"، هذه الوحدة الأنانية من البرجوازية المتوسطة والتي ينظر إليها أنصار الهيكل البرجوازي للمجتمع بمزيد من الإجلال والتقديس.

ولم تكن الموهوبة "إيلين كاي"، رغم شططها، هي الوحيدة التي ضلت طريقها داخل التناقضات الاجتماعية. فربما لا توجد قضية أخرى يتوصل فيها

الاشتراكيون أنفسهم بالكاد إلى اتفاق مثلما يبدو في قضية الزواج والأسرة. لو أننا بصدد إجراء دراسة استقصائية بين الاشتراكيين، فإن النتائج على الأرجح ستأتي غريبة جدًا. هل الأسرة تذوي وتضمحل ؟! أو هل هناك أسباب تؤدي إلى الاعتقاد بأن فشل الشكل الأسري الحالي ليس سوى أزمة عابرة ؟! وهل سيحافظ مجتمع المستقبل على الشكل الحالي للأسرة، أم سيُدفن مع النظام الرأسمالي ؟! مثل هذه الأسئلة قد تتلقى إجابات مختلفة للغاية.

بنقل المهام التربوية من الأسرة إلى المجتمع، ستخف وطأة آخر رابطة تعمل على إبقاء الشكل الأسري الانعزالي؛ ستتسارع وتيرة عملية التفكك، وستبدأ الأشكال الجديدة للعلاقات المستقبلية في الظهور، ولو بشكل غير كامل الوضوح. ما الذي بإمكاننا أن نقوله عن هذه الأشكال غير الواضحة، المختبئة بفعل مؤثرات الوقت الحاضر ؟!

هل يتعين علينا تكرار أن الاتحاد الحر بين المحبين سيحل محل النموذج الإلزامي الحالي للزواج ؟! وأن مثالية الحب الحر، كما رسمها الخيال الجائع للنساء اللواتي يناضلن من أجل تحررهن، بلا أدنى شك تتوافق إلى حد ما مع المعايير المنظِمة للعلاقات بين الجنسين التي سينشئها المجتمع. ومع ذلك، فإن التأثيرات الاجتماعية معقدة جدًا وتفاعلاتها متنوعة للغاية بحيث يستحيل التنبؤ بماهية العلاقات في المستقبل، في حالة حدوث تغيير جذري للنظام برمته. لكن بطء تطور نضج العلاقات بين الجنسين هو دليل واضح على أن الزواج التقليدي وانعزالية الأسرة محكوم عليهما بالفناء.

النضال من أجل الحقوق السياسية

تجيب النسويات على انتقاداتنا بقولهن: حتى لو كانت حجتنا وراء دفاعنا عن الحقوق السياسية للنساء من وجهة نظركم تبدو خاطئة، ألا تكفي أهمية المطالب نفسها، والتي هي مطالب ملحّة بالقدر نفسه لدى النسويات وممثلي الطبقة العاملة ؟!

ألا يمكن لنساء المعسكرين الاجتماعيين المختلفين، ومن أجل التطلعات السياسية المشتركة بينهما، التغلب على حواجز العداء الطبقي التي تفرقهما ؟! هل هنّ قادرات على شن نضال مشترك ضد القوى المعادية المحيطة بهن ؟! الانقسام بين البرجوازية والبروليتاريا أمر لا مفر منه إذا ما وضعنا في اعتبارنا قضايا أخرى، ولكن فيما يخص هذه القضية تحديدًا، فإن النسويات يتخيلن، أنه لا توجد اختلافات بين النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية.

تواصل النسويات، بأسى وحيرة، العودة لتلك الحجج، يفهمن مسألة الولاء الحزبي وفقًا لأفكارهن المسبقة، ويرين أنها السبب وراء رفض ممثلي الطبقة العاملة للانضمام لهن في نضالهن من أجل حقوق النساء السياسية. هل هذا هو الحال فعلاً ؟! هل هناك هويّة متكاملة للتطلعات السياسية، أو هل يعيق العداء

بين المعسكرين إنشاء جيش نسائي فوق طبقي غير قابل للانقسام يناضل لأجل تلك القضية كما لجميع القضايا غيرها ؟! علينا أن نجيب على هذا السؤال قبل أن نتمكن من تحديد التكتيكات التي ستعتمدها نساء البروليتاريا في سبيل الفوز بحقوقهن السياسية.

أعلنت الحركات النسوية عن نفسها بوصفهن في جانب الإصلاح الاجتماعي، والبعض منهن حتى يقلن بأنهن مؤيدات للاشتراكية — على المدى البعيد بالطبع — لكنهن لا ينتوين النضال في صفوف الطبقة العاملة من أجل تحقيق تلك الأهداف. إن جلّ ما يؤمنّ به، بإخلاص ساذج، أنه وبمجرد أن تصبح مقاعد النواب في متناول أيديهن، سيصبحن قادرات على تطبيب القروح الاجتماعية، التي صنعها، من وجهة نظرهن، الرجال، لأن الأنانية التي خُلقوا عليها، مكنتهم من السيطرة على الوضع. ورغم حسن نوايا المجوعات النسوية الفردية نحو البروليتاريا، ما من مرة طُرحت فيها مسألة الصراع الطبقي إلا وتركن أرض المعركة وهن يرتعدن خوفًا. إنهن ليست لديهن الرغبة في التدخل في قضايا بعيدة من وجهة نظرهن، ويفضلن الرجوع إلى برجوازيتهن الليبرالية المألوفة لديهن.

وبينما تحاول الكثيرات من النسويات البرجوازيات إخفاء الهدف الحقيقي وراء رغباتهن السياسية، فإنهن في نفس الوقت يؤكدن لشقيقاتهن الأصغر أن المشاركة في الحياة السياسية تعد نساء الطبقة العاملة بفوائد ومنافع لا تقدر بثمن، لكن الروح البرجوازية التي تسود الحركة النسوية ككل تمنحها صبغة طبقية حتى فيما يخص مطالبتهن بحقوق سياسية مساوية للرجال، والذي يبدو مطلب نسائي عام. إن الأهداف والتفاهمات المختلفة فيما يتعلق باستخدام الحقوق السياسية يخلق فجوة لا يمكن تجاوزها بين نساء كل من البرجوازية والبروليتاريا.

هذا لا يتعارض مع حقيقة أن المهام العاجلة للمعسكرين النسائيين تتزامن إلى حد ما، إن النواب الذين يمثلون مختلف الطبقات ممن تمكنوا من الوصول إلى السلطة السياسية يسعون جاهدين لإعادة النظر في القوانين المدنيّة، والتي في جميع البلاد، بنسب متفاوتة، تعج بالتمييز ضد المرأة. فالنساء يضغطن من أجل إحداث تغييرات قانونية من أجل ظروف عمل أكثر ملائمة لهن؛ فهن يقفن معًا ضد التشريعات المقننة للدعارة.. إلخ. ومع ذلك، فإن مصادفة تزامن هذه المهام العاجلة تبقى ذات طبيعة شكلية بحتة. لأن المصلحة الطبقية تحدد موقف كلٍ من المعسكرين تجاه هذه الإصلاحات، وهي مواقف حادة التناقض.

الغريزة الطبقية — أيًا كان الذي ترددده النسويات- دائمًا ما تفرض نفسها بوصفها أقوى من الحماس النبيل لسياسية "فوق الطبقية". لذلك طالما أن البرجوازيات وشقيقاتهن الأصغر متساويات في اللامساواة مع الرجل، فإن الأولى، وبكل إخلاص، ستبذل جهود كبيرة للدفاع عن المصلحة العامة للنساء. ولكن حالما يسقط الحاجز وتلتحق البرجوازيات بالنشاط السياسي، فإن المدافعات عن "حقوق جميع النساء" يتحولن إلى مدافعات متحمسات عن امتيازاتهن الطبقية الخاصة، راضيات عن تخليهن عن شقيقاتهم الأصغر دون أية حقوق على الإطلاق. وبالتالي، عندما تتحدث النسويات إلى النساء العاملات حول الحاجة إلى النضال المشترك لتحقيق بعض المبادئ "النسائية العامة"، فإن نساء الطبقة العاملة، وكرد فعل طبيعي، لا يثقن بهن.

في سان بطرسبورج - 1909.

هوامش

* ألكسندرا كولونتاي: ألكساندرا دومونتوفتش 1872 – 1952 شيوعية ثورية روسية من أبرز نساء الحركة الشيوعية الروسية، وُلدت لأب عمل عقيداً بالجيش بمدينة سان بطرسبورج، وتزوجت المهندس فلاديمير كولونتاي وغادرت روسيا إلى ألمانيا. درست الاقتصاد السياسي في زيوريخ، وأسهمت في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، كما توثقت صلاتها بأبرز قادتها، وخاصة روزا لكسمبورج وكلارا زتكين. أما على صعيد السياسة الثورية الروسية، فقد وقفت كولونتاي إلى جانب المناشفة خلال انشقاق الحزب عام 1903. ولم تنضم إلى البلاشفة إلا خلال الحرب العالمية الأولى وهي أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير عندما عينت على رأس وزارة الشئون الاجتماعية في أول حكومة بلشفية برئاسة لينين. توفيت كولونتاي في موسكو عام 1952 ولها من العمر ثمانون عاماً. (المترجمة)

ترجمة: ضي رحمي

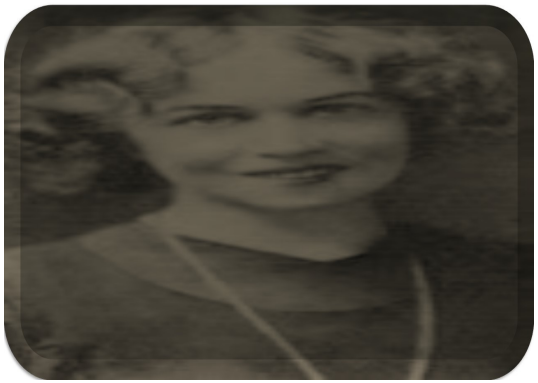

الشيوعية و الأسرة

ألكسندرا كولونتاي

إنهاء تبعية المرأة للرجل

هل تحافظ الدولة الشيوعية على الأسرة ؟ هل ستبقى الأسرة في شكلها الراهن ؟ — هذا سؤال يجول في خاطر العاملات ويثير اهتمام رفاقهن العمال. هذه هي المشكلة التي كانت تشغل بال النساء العاملات في الآونة الأخيرة. ولا عجب، فالحياة تتغير أمام أعيننا. والعادات والتقاليد السابقة تزول تدريجيا. وكل حياة الأسرة البروليتارية يعاد تنظيمها بطريقة جديدة كل الجدة، طريقة غير مألوفة، لا بل «غريبة»، لم يكن بإمكاننا أن نتنبأ بها من قبل. والذي يزيد في حيرة النساء أن الطلاق بات في روسيا السوفييتية أسهل مما كان من قبل. والواقع أن الطلاق لم يعد امتيازا للأغنياء بعد صدور مرسوم «مجلس مفوضي الشعب» في 18 كانون الأول (ديسمبر) 1919 . لم تعد المرأة العاملة مضطرة لأن تقدم العرائض والالتماسات طوال الأشهر أو حتى السنوات للحصول على ترخيص يخولها التحرر من زوج متوحش أو سكير يقضي معظم وقته في ضربها وإهانتها. من الآن فصاعدا، بات بالإمكان الحصول على الطلاق، حبيا، بالتراضي، خلال مهلة لا تتعدى الأسبوع أو أسبوعين. لكن هذه السهولة في الحصول على الطلاق، التي تشكل مصدر أمل كبير لنساء شقيات في حياتهن الزوجية، تزرع الخوف، في الوقت ذاته، بين فئة من

النساء اعتادت اعتبار الرجل «ربا للأسرة» وسندها الوحيد في الحياة — نساء لم تدرك بعد أنه صار يجب البحث عن هذا السند ليس في شخص الرجل وإنما في شخص المجتمع والدولة.

تغير أشكال الأسرة عبر التاريخ

لا حاجة لأن نضلل أنفسنا: الأسرة المعروفة لدينا منذ القدم، حيث الرجل كل شيء والمرأة لا شيء — لأنها مسلوبة الإرادة، لا مال خاصا بها ولا وقت تتصرف به بملء إرادتها، هذه الأسرة آخذة بالتحول يوما بعد يوم. وهي تكاد تصبح من مخلفات الماضي. ولكن لا حاجة لأن يخيفنا هذا الأمر. البعض مستعد لأن يصدق أن كل ما هو حولنا أبدي أزلي سرمدي، لا يحول ولا يزول. هذا الاعتقاد مصدره الخطأ أو الجهل. الحقيقة أن كل ما هو حولنا يتغير باستمرار. «هكذا كانت الأمور، وهكذا ستبقى» — ليس أكثر تضليلا من هذه الحكمة! يكفي أن نقرأ كيف عاش أسلافنا لندرك فورا أن كل شيء عرضة للتغيير، وأنه ليس ثمة من عادات أو مؤسسات سياسية أو أعراف وقيم أخلاقية تبقى جامدة ولا تتغير، والحال أن الأسرة تغيرت بتغير أطوار حياة البشر. وقد كانت في الماضي مختلفة كليا عما هي عليه الآن.

في الماضي، كان الناس يظنون أن هناك شكلا وحيدا طبيعيا للأسرة. وهو الأسرة النسكية، أي الأسرة التي تترأسها الجدة التي يتحلق حولها — في حياة وعمل جماعيين — أولاد وأحفاد وأحفاد الأحفاد. وفي مرحلة ثانية من التاريخ، ظن الناس أن الأسرة البطريركية هي الشكل الوحيد للأسرة. والأسرة البطريركية هي التي يرأسها الأب السيد عليها. إن هذا الشكل من أشكال الأسرة لا يزال الشكل السائد بين فلاحي الريف الروسي، والواقع أن القيم الأخلاقية والأعراف العائلية في الريف غيرها في المدن بين العمال. فالريف يحتفظ بعدد كبير من العادات والتقاليد التي اندثرت في أسرة بروليتاريي المدن. ثم إن أشكال الأسرة، وعاداتها وتقاليدها، تختلف باختلاف الأجناس البشرية. هناك شعوب كالأتراك والعرب والإيرانيين مثل، يجيز القانون عندهم للرجل بأن يتزوج أكثر من امرأة. كما أنه كان، ولا يزال، يوجد قبائل تمارس العادة المناقضة تماما — تلك التي تجيز للمرأة بأن تتزوج أكثر من رجل واحد. التقاليد الحالية تجيز للرجل أن يطالب ببقاء الفتاة عذراء إلى حين انعقاد الزواج الشرعي. غير أنه توجد قبائل، في المقابل، تفاخر المرأة فيها بكثرة عدد عشاقها، فتزين يديها وقدميها بخواتم بقدر عددهم. مثل هذه الممارسات التي لا تنفك تثير دهشتنا، والتي قد تذهب إلى حد اعتبارها منافية للأخلاق، قد تكون طقوسا مقدسة عند شعوب أخرى. ولو تسنى لهذه الشعوب أن تطلع على عاداتنا وتقاليدنا، لاعتبرتها كفرا وهرطقة.

فلا حاجة إذن لأن يمتلكنا الذعر من كون الأسرة تتغير وتنفض عن نفسها آثار الماضي المندثر، مفسحة المجال أمام بناء علاقات جديدة بين المرأة والرجل. يكفي أن نسأل: «ما الذي لم يعد يماشي سنة التطور في نظام الأسرة؟ وفي العلاقة

بين العامل والعاملة، وبين الفلاح والفلاحة؟ وما هي الحقوق والواجبات المتبادلة الأكثر ملاءمة لظروف الحياة في روسيا الجديدة، في روسيا العمالية؟». وبناءا عليه، نستبقي كل ما يتلاءم مع الوضع الجديد. أما الحثالة التي تكدست خلال السنوات والتي أورثتنا إياها حقبات العبودية والسيطرة الكريهة اللتين مارسهما ملاك الأراضي والرأسماليون، فإننا سوف نكنسها في الوقت ذاته الذي نكنس فيه الطبقة المستغلة نفسها وسائر أعداء البروليتاريا والفقراء.

الرأسمالية تدمر الأسرة القديمة

الأسرة، في شكلها الراهن هي أيضا وبكل بساطة من مخلفات الماضي. كانت في السابق وحدة صلبة متماسكة لا تنفرط — وهذه على كل حال مميزات الزواج الذي يباركه رجال الدين — كما أنها كانت ضرورية لجميع أعضائها. فبدون الأسرة، من يطعم ويكسو ويربي الأطفال ويرشدهم على دروب الحياة؟ من هنا كان مصير اليتيم مصيرا حالكا في تلك الأيام. الزوج، في الأسرة المألوفة لدينا، هو الذي يعمل ويعيل زوجته وأطفاله. أما الزوجة، فإنها تعتني بالبيت وبتربية الأطفال (حسبما تفهم هي العناية والتربية). لكن هذا الشكل التقليدي للأسرة أخذ يتلاشى تدريجيا في كل البلدان التي سيطر عليها رأس المال وحيث نمت المصانع وسواها من المنشآت التي تشغل اليد العاملة نموا فائق السرعة. وإذا العادات والتقاليد العائلية آخذة بالتحول مع تحول الظروف المعيشية. والذي أسهم أكثر من غيره في تغيير هذه العادات والتقاليد بطريقة جذرية هو بدون شك انخراط النساء في العمل المأجور على نطاق واسع. في السابق، كان الرجل هو وحده معيل الأسرة. ولكن خلال الخمسين أو الستين سنة الأخيرة، أخذ النظام الرأسمالي — في روسيا وقبلا في أقطار أخرى — يجبر النساء على الالتجاء للعمل المأجور خارج الأسرة، خارج البيت.

30 مليون امرأة تتحمل عبئا مزدوجا

لما كانت أجرة الرجل «المعيل» لم تعد كافية لسد حاجات الأسرة، وجدت المرأة نفسها مجبرة على البحث عن عمل مأجور، واضطرت الأم إلى طرق أبواب المصانع. وسنة بعد سنة كان يتضاعف يوميا عدد النساء من أفراد الطبقة العاملة اللواتي غادرن منازلهن لتضخيم صفوف البروليتاريا الصناعية والعمل كمياومات وبائعات وسكرتيرات أو كغسالات وخادمات. ويتبين من إحصاء أجري في أوربا وأميركا قبل الحرب العالمية أنه توجد حوالي 60 مليون امرأة تعيش من عملها. وقد

ارتفع هذا العدد خلال الحرب. نصف هذا العدد تقريبا يتكون من النساء المتزوجات. ولا يصعب تصور نوع الحياة العائلية التي تعيشها النساء العاملات. حياة تقضي منها الزوجة (والأم) 8 ساعات يوميا في العمل خارج البيت، لا بل 10 ساعات إذا أضفنا الوقت الذي تقضيه على الطريق! فبديهي أن تهمل بيته، وأن ينشأ أطفالها محرومين من رعاية الأم، مهملين ومعرضين لشتى الأخطار التي تحدق بهم في الأزقة حيث يقضون معظم أوقاتهم.

الزوجة والأم العاملة ينشف دمها وهي تجهد للاضطلاع بثلاث مهام في آن واحد: بذل ساعات العمل الضرورية، مثلها مثل زوجها، في مؤسسة صناعية أو تجارية، ثم تكرس ما تستطيعه من وقتها للعمل المنزلي، وأخيرا تصرف الباقي من الوقت لرعاية أطفالها. هكذا ينوء كاهل المرأة بالأعباء في ظل الرأسمالية التي حولتها إلى عامل مأجور دون أن تخفف عنها أعباء العمل المنزلي والأمومة. فنجدها مسحوقة تحت عبء مثلث لا يطاق، يستثير عندها أحيانا صيحة ألم مخنوقة أو يحمل الدمع إلى عينيها. لقد قدر دوما للمرأة أن تعتني بالآخرين. ولكن ما من فترة كانت فيها المرأة أسوء حالا وأتعس حظا مما هي عليه الآن حيث ترزح ملايين النساء العاملات تحت نير الرأسمالية. هذا في حين تشهد الصناعة فترة ازدهارها الكبرى...

العمال يتعلمون الاستغناء عن الأسرة

مع زيادة انخراط النساء في العمل المأجور، يزداد تفكك الأسرة. تعسا لها من حياة عائلية تلك التي يعمل فيها الرجل وزوجته في قسمين مختلفين من مصنع واحد! تعسا لها من حياة عائلية لا تملك الزوجة فيها الوقت الكافي لطبخ وجبة طعام لائقة لابنها! وبئس الحياة العائلية عندما يتعذر فيها على الزوجة والزوج انتزاع بضعة دقائق يقضيانها مع أولادهما من أربعة وعشرين ساعة يستهلك معظمها في العمل الشاق!

كان الأمر مختلفا كليا في ما مضى. فالأم، ربة المنزل، تلازم منزلها وتعنى بشؤونه وشؤون أولادها الذين تغمرهم بعطفها ورعايتها. أما اليوم، فالمرأة العاملة تهرول إلى عملها عندما تزعق صفارات المصنع مع طلوع الفجر، وتعود مهرولة في المنزلية الملحة لتبدأ يومها الجديد بعد ساعات نوم قليلة. وهكذا دواليك. إن حياة المرأة العاملة المتزوجة كناية عن أشغال شاقة حقيقية! فلا عجب إذن، إذا بدأت أواصر الأسرة تتفكك في مثل هذا الوضع. فالقواعد الراسخة وعوامل التلاحم التي كانت في الماضي تجعل من الأسرة وحدة متماسكة آخذة بالتلاشي تدريجيا. والأسرة لم تعد من الضروريات لأفرادها أو للدولة. وأشكال الأسرة القديمة باتت مجرد معوقات في وجه التطور.

ما هو سر تماسك الأسرة القديمة؟ أولا، كان الزوج، أو الأب، هو معيل الأسرة. ثانيا، كان المنزل من الضروريات بالنسبة لكافة أفراد الأسرة على حد سواء.

ثالثا وأخيرا، كان الأهل يربون أولادهم فعلا، ما الذي تبقى من كل ذلك اليوم؟ لقد رأينا كيف أن الزوج لم يعد هو المعيل الوحيد للأسرة. فزوجته التي تشتغل هي أيضا باتت مساوية له على هذا الصعيد. فهي تكسب معيشتها الآن، وتكسب أحيانا معيشة أطفالها وزوجها. فلا يبقى من وظيفة الأسرة سوى تربية الأطفال وإعالتهم في الصغر. يبدو أن الأسرة قادرة على الاستغناء عن هذه الوظيفة أيضا.

العمل المنزلي لم يعد ضرورة

في الماضي كانت المرأة الفقيرة، في المدينة والريف، تقضي كل حياتها في كنف الأسرة، تجهل كل ما يجري خلف عتبة دارها، لا بل إنها نادرا ما كانت تواقة إلى المعرفة، على كل حال. وكتعويض عن ذلك، كانت المرأة تؤدي في بيتها مهاما ضرورية ومتنوعة تنفع الأسرة والدولة في آن معا. كانت المرأة تؤدي كافة المهام التي تؤديها حاليا أية امرأة عاملة أو فلاحة: تطبخ وتغسل وتنظف البيت وتكوي وترتق الثياب. ولكن لم يكن عملها يقتصر على ذلك، فقد كانت تؤدي مهاما لم تعد تؤديها المرأة المعاصرة كأن تغزل الصوف والكتان وتحيك الأجواخ والقماش وتصنع الجوارب وأشرطة الزينة. كذلك كانت تصنع المخلل (الكبيس) وتدخن اللحوم بالقدر الذي تسمح لها به مواردها المادية، وتستخرج المشروبات للبيت، وتصب الشموع. ما كان أكثرها واجبات المرأة في تلك الأيام! هكذا قضت أمهاتنا وجداتنا حياتهن. وحتى في أيامنا هذه، لا زلت تجد، في بعض القرى النائية في أقاصي الريف بعيدا عن الطرقات والأنهر الكبيرة، جيوبا لا زالت تحتفظ بنمط الحياة القديم هذا بكل نقاوته، حيث ربة المنزل تنوء تحت ثقل أعباء أعفيت منها المرأة العاملة في المدن والمراكز الصناعية المكتظة بالسكان مند زمن بعيد.

عمل المرأة الصناعي في البيت

على أيام جداتنا، كان هذا العمل المنزلي عملا بالغ الأهمية والضرورة يتوقف عليه رفاه الأسرة كلها. وبالقدر الذي كانت تجتهد فيه ربة المنزل في أداء مهامها، بقدر ما كانت حياة البيت منتظمة ومزدهرة. حتى الدولة أفادت من نشاط المرأة كربة منزل. فالمرأة في تلك الأيام لم تكن تكتفي بطبخ حساء البطاطا لها ولأسرتها، وإنما كانت تصنع عدة منتجات مثل الجوخ والخيوط والزبدة، الخ... وهذه كلها يمكن بيعها في السوق حيث تتحول إلى سلع، أي إلى أشياء ذات قيمة.

صحيح أن عمل جداتنا وأمهاتنا لم يكن يثمن بالمال. لكن جميع الرجال، أكانوا فلاحين أم عمالا، كانوا يبحثون عن امرأة «يداها من ذهب»، كما يقول

المثل. لأن موارد الرجل وحده، بدون «عمل المرأة المنزلي»، ليست كافية لبناء بيت زوجي مزدهر. في ذلك الحين، كانت مصالح الأمة والدولة تلتقي مع مصالح الزوج. فبقدر تمسك المرأة بالأسرة بقدر إنتاجها لشتى المنتجات من نسيج وجلد وصوف يباع الفائض منها في السوق، فتسهم بذلك في ازدهار البلد الاقتصادي.

المرأة المتزوجة و المصنع

إن الرأسمالية قد غيرت كل نمط الحياة هذا. وكل ما كانت تنتجه الأسرة صارت تنتجه المشاغل والمصانع. وحلت الآلة محل أنامل المرأة الرشيقة. فأية ربة بيت تشغل نفسها الآن في صب الشموع أو غزل الصوف أو نسج الجوخ في وقت يمكن فيه شراء كل هذه الحاجيات في الحانوت المجاور؟ وهل شاهدتم صبية تصنع جواربها بنفسها؟ أولا، لا وقت لديها لذلك. فالوقت من ذهب. ومن منا يريد هدر المال بطريقة غير مجدية دون أن يجني منه أي ربح؟ إن ربة المنزل، التي هي امرأة عاملة في الوقت ذاته، تشتري جواربها في السوق بدلا من أن تضيع وقتها في صنعها. وقليلات هن النساء العاملات اللواتي يصرفن وقتا في تخليل الخيار أو صنع المحفوظات في وقت يبيع فيه البقال المجاور المخللات والمحفوظات على أنواعها.

وعلى الرغم من أن المنتوج الذي يبيعه البقال قد يكون أدنى من حيث النوعية، والمصنوعات الخارجة من المصنع ليست في جودة المحفوظات التي تصنعها ربة المنزل، فإن المرأة العاملة لا تملك الوقت ولا القدرة على القيام بهذه العمليات كلها. إنها عامل مأجور أولا بأول، يضطرها عملها المأجور إلى إهمال عملها المنزلي. ومهما يكن من أمر، فالأسرة في وضعها الراهن آخذة في الانعتاق تدريجيا من مختلف الأعباء المنزلية — هذه الأعباء التي كانت جداتنا لا تتخيلن الأسرة خالية منها. وما كانت تنتجه الأسرة في الأمس بات ينتجه الآن الجهد المشترك للعمال والعاملات في المصانع والمشاغل.

نهاية العمل المنزلي الفردي

إن الأسرة باتت تستهلك الآن ولا تنتج. والأعباء الرئيسية التي تقوم بها ربة المنزل هي: شؤون النظافة (مسح الأرض ونفض الغبار، والتدفئة، والعناية بالإضاءة، الخ) والطبخ (تحضير الغذاء والعشاء) والغسيل والاعتناء ببياض وثياب الأسرة (رتق الثياب وما شابه).

وهذه أعباء مرهقة مؤلمة تستغرق كل وقت وتستنفذ كل قوة المرأة العاملة المضطرة إلى بذل ساعات عمل طويلة في المصنع. ولكن الأكيد أن المهام التي كانت جداتنا تقوم بها كانت أكثر تنوعا. وبالإضافة لذلك، كان عمل جداتنا يتميز بميزة بات يفقدها العمل المنزلي للنساء العاملات، وهو أن النساء فقدن فائدتهن بالنسبة للدولة (من منظار مساهمتهن في الاقتصاد الوطني)، ذلك أن العمل الذي يقمن به لا ينتج أي قيم جديدة ولا يسهم في ازدهار البلد.

عبثا تقضي المرأة العاملة يومها بأكمله من الصباح للمساء وهي تنظف البيت وتغسل وتكوي الثياب هادرة كل حياتها في جهود لا متناهية لرتق الثياب المهترئة أو لتحضير الطعام، حسب الموارد المتواضعة المتوافرة لديها، دون أن ينتهي يوم عملها هذا إلى أي نتيجة مادية. لأنها لا تنتج، بأيديها التي تعمل بلا كلل، أي شيء يمكن اعتباره سلعة في السوق التجاري. وحتى لو عاشت المرأة العاملة ألف سنة، فإن الأمر لن يتغير بالنسبة لها. سيبقى ثمة طبقة من الغبار يجب نفضها عن الرف، وسيبقى زوجها يأتي إلى البيت جائعا عند المساء ويبقى أطفالها يحملون الوحل على أحذيتهم. وهكذا فمع الأيام يصبح عمل ربة المنزل أكثر فأكثر تفاهة وأقل وأقل إنتاجا.

ولادة العمل المنزلي الجماعي

إن المنزل الافرادي قد جاوز حده. وها إن العمل الجماعي يحل محله تدريجيا. وإن المرأة العاملة سوف تدرك، عاجلا أم آجلا، أنها ليست بحاجة لأن تعتني بمنزلها بنفسها. ففي مجتمع الغد، في المجتمع الشيوعي، سوف يقوم بهذا العمل فئة متخصصة من النساء لا يقمن بعمل سواه. إن نساء الأغنياء قد تحررت منذ سنوات من هذه الأعباء السقيمة المرهقة. فلماذا يجب على المرأة العاملة أن تستمر في أدائها؟ في روسيا السوفييتية، يجب أن تحاط حياة المرأة العاملة بنفس الجو من الراحة والإشراق والصحة والجمال كالذي لا يزال يحيط، حتى الآن بحياة نساء الطبقات الغنية. فلا تضطر المرأة في المجتمع الشيوعي إلى قضاء ساعات فراغها — النادرة مع الأسف — في الطبخ لأن المجتمع الشيوعي سوف يوفر المطاعم العامة والمطابخ المركزية التي يحق للجميع ارتيادها.

هذه المؤسسات تتكاثر في كافة الأقطار، حتى تلك التي لازال يسيطر عليها النظام الرأسمالي. والواقع أنه طوال نصف القرن الأخير، كان عدد المقاهي والمطاعم في جميع مدن أوربا يتزايد يوما بعد يوم، فإذا بها تنبت وتتكاثر كالفطر بعد مطر الخريف. هناك ظل ذوو الجيوب المحشوة بالمال وحدهم القادرين على ارتياد مثل هذه المطاعم. أما في المجتمع الشيوعي فيصبح بمقدور أي كان أن يتناول وجبة الطعام في المطاعم والمطابخ المركزية. وما ينطبق على الأكل ينطبق على الغسيل وغيره من الأعباء. لن تكون المرأة العاملة مضطرة لأن تغرق في مستنقع من القذارة أو أن تفقد بصرها من جراء رتق الجوارب أو إصلاح البياضات. لا

بل إنها سوف تحمل هذه الحاجيات إلى المغاسل المركزية كل أسبوع، وتخرجها أيضا كل أسبوع مغسولة ومكوية. هذا عبء إضافي سوف يزاح عن كاهل المرأة العاملة. كذلك فإن المحلات الخاصة لرتق وإصلاح الثياب سوف تسمح للمرأة العاملة بأن تقضي أمسياتها في القراءات المفيدة والاستجمام الصحي بدلا من أن تقضيها في الكدح المضني. لذلك فإن الأعباء الأربعة المذكورة التي لا تزال ترهق نساءنا سوف تزول في ظل النظام الشيوعي الظافر. ولا شك في أن المرأة العاملة لن تذرف دمعة واحدة على زوالها. وهكذا يكون المجتمع الشيوعي قد حطم النير المنزلي الرازح على المرأة لكي يجعل حياتها أغنى وأكمل وأسعد وأكثر امتلاء بالحرية.

تربية الأطفال في ظل الرأسمالية

ما الذي يبقى من الأسرة بعد زوال أعباء العمل المنزلي الفردي؟ تبقى تربية الأطفال. هنا أيضا تهب دولة الرفاق الكادحين لنجدة الأسرة. فيحل المجتمع تدريجيا محل الوالدين. إن تربية الأطفال في ظل الرأسمالية لم تعد مهمة يضطلع بها الوالدان. فالأطفال يتلقون تعليمهم في المدرسة. وما إن يبلغ الطفل سن الدراسة حتى يبدأ أهله يتنفسون بحرية أكبر. فنمو طفلهم الذهني لم يعد أمرا يعنيهم. إلا أن هذا لا ينهي طبعا مسؤوليات الأسرة تجاه الطفل. تبقى مهمة إطعامه وتأمين كسوته وتحويله إلى عامل ماهر ونزيه قادر على الاعتماد على نفسه، عندما تدعو الحاجة، وعلى إعالة أهله في شيخوختهم.

غير أنه نادرا ما استطاعت أسرة عمالية أن تضطلع بهذه المسؤوليات تجاه أولادها. فأجور الأهل منخفضة لا تسمح بإطعام الأولاد حتى الشبع، وندرة أوقات الفراغ لا تمكن الأهل من بذل الوقت والاهتمام الكافيين لتربية الجيل الطالع. فكانت الأسرة مضطرة إلى أن تتولى تربية أولادها بنفسها. ولكن، هل كانت تربيهم فعلا؟ الواقع أن الشارع هو الذي يربي أطفال البروليتاريا. وهؤلاء يجهلون راحة الحياة العائلية وأفراحها، تلك التي كنا نحن ننعم بها في كنف آبائنا وأمهاتنا.

ثم إن انخفاض أجور الأهل وانعدام الضمانات، لا بل المجاعة، غالبا ما تدفع بابن البروليتاري إلى أن يصبح بدوره عاملا مستقلا قبل بلوغه سن العاشرة. وما أن يبدأ الولد (سيان أكان صبيا أم بنتا) بإعالة نفسه حتى يعتبر أنه بات سيد نفسه إلى درجة يبطل معها مفعول كلمات ونصائح أهله عليه، وتتقلص سلطتهم وتنتهي طاعته لهم.

مع اضمحلال أعباء الأسرة، الواحد تلو الآخر، يحل المجتمع محل الأهل في تنفيذ واجبات الإعالة والتربية. والواقع أن الأطفال غالبا ما شكلوا، في ظل الرأسمالية، عبئا ثقيلا لا يطاق على الأسرة البروليتارية.

الطفل و الدولة الشيوعية

في هذا المجال أيضا يهب المجتمع الشيوعي لمساعدة الأهل. لقد خطت روسيا السوفييتية – بفضل جهود مفوضيتي التربية العامة والشؤون الاجتماعية – خطوات هامة وحققت المنجزات العديدة في مجال التخفيف من أعباء الأسرة ومجال تربية وإعالة الأطفال. توجد بيوت للرضعاء وحضانات نهارية ورياض، ومخيمات للأطفال والأهل، ومستوصفات، ومنتجعات صحية للأطفال المرضى، ومطاعم، وطعام مجاني في المدارس، وكتب مدرسية مجانية، وملابس دافئة للشتاء وأحذية للأطفال في المؤسسات التعليمية. ألا تكفي كل هذه للتدليل على أن الطفل لم يعد عبئا على الأسرة وإنما بات المجتمع هو الذي يتولى رعايته ؟

كان اهتمام الأهل بأطفالهم يشمل ثلاثة مجالات: 1) الاعتناء بالرضيع، 2) تربية الطفل، 3) تعليمه. أما بالنسبة لتعليم الأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، فإن هذا واجبا ملقى على عاتق الدولة، حتى في المجتمع الرأسمالي. إن تراكم الأعباء على الطبقة العاملة ونوعية ظروف معيشتها قد فرضا على المجتمع الرأسمالي إنشاء الملاعب والحضانات والرياض للأطفال. ومع تنامي وعي العمال لحقوقهم وتوطد تنظيماتهم في دولة معينة، تنامى اهتمام المجتمع بإعفاء الأسرة من أعباء رعاية الأطفال.

غير أن المجتمع البرجوازي كان يخاف التمادي في تلبية مصالح الطبقة العاملة كيلا يسهم في تقويض أركان الأسرة نفسها. فالرأسماليون أنفسهم يدركون أن الأسرة القديمة، حيث المرأة مستعبدة للرجل المسؤول عن إعالة الأسرة ورفاهه، هي أفضل سلاح لخنق تطلع البروليتاريا نحو الحرية، وإخماد الروح الثورية عند العمال والعاملات على حد سواء. فالانشغال بأمور الأسرة تفقد العامل عزيمته وتجعله يساوم مع رأس المال. وأي شيء لا يفعله أب أو أم عند رؤية أطفاله يتضورون جوعا ؟

المجتمع الرأسمالي عاجز عن تحويل تربية الناشئة إلى وظيفة اجتماعية فعلية، إلى وظيفة من الوظائف التي تضطلع بها الدولة. أما المجتمع الشيوعي، في المقابل، فإنه يعتبر أن التربية الاجتماعية للجيل الطالع هي أساس قوانينه وأعرافه وحجر الزاوية في البنيان الجديد. إن إنسان مجتمع الغد لن يولد بالتأكيد من أسرة الأمس، التافهة الضيقة، بما تنطوي عليه من نزاع بين الوالدين واهتمامها الأناني بأولادهما دون سائر الأولاد. إن إنساننا الجديد، في المجتمع الجديد، يولد في رحم التنظيمات الاشتراكية كالمنتزهات والحدائق والرياض والمخيمات وغيرها من المؤسسات حيث يقضي الطفل القسط الأوفر من وقته ويتولى مربون كفؤون تحويله إلى شيوعي يعي عظمة الشعارات المقدسة، شعارات التضامن والروح الرفاقية والتعاون المتبادل والإخلاص للحياة الجماعية.

تأمين معيشة الأم

مع زوال أعباء التربية والتعليم، وخاصة بعد إعفاء الأسرة من القسط الأوفر من الأعباء المادية الناجمة عن إنجاب الأطفال، لا يبقى من واجبات الأسرة تجاه أطفالها سوى رعاية الطفل الرضيع عندما يكون بحاجة لرعاية الأم وهو في طور تعلم المشي والتعلق بثياب أمه. لن يثقل كاهل الأم الصبية بعد الآن بعبء رعاية أطفالها! فالدولة العمالية تعتبر أنه من واجبها أن تؤمن المعيشة للأم أكانت متزوجة زواجا شرعيا أم لا، ما دامت هي التي ترضع الطفل. وسوف تنشيء دور الأمومة في كل مكان، وتبني الحضانات النهارية في كل المدن والقرى، فتسمح بذلك للمرأة بأن تخدم الدولة بطريقة مجدية وأن تمارس دورها كأم في آن واحد.

لكي لا يكون الزواج قيدا

لنطمئن الأمهات العاملات: إن المجتمع الشيوعي لا يرمي إلى انتزاع الطفل من حضن أمه ولا الرضيع من على ثدييها. ولا هو ينوي تدمير الأسرة بواسطة العنف. ثقوا من أننا لسنا نضمر أيا من هذه النوايا! ليست هذه أهداف المجتمع الشيوعي.

و لكن ما الذي نشاهده اليوم ؟ نشاهد الأسرة القديمة آخذة بالانحلال. وقد أخذت تتحرر تدريجيا من كافة الأعباء المنزلية التي كانت بالأمس تشكل دعائم تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية. وماذا عن الأطفال ؟ إن الأهل البروليتاريين ليسوا قادرين أصلا على الاعتناء بهم ولا على تأمين معيشتهم وتعليمهم. وهذا وضع يعاني منه الأهل والأبناء على حد سواء.

لذا يخاطب المجتمع الشيوعي العمال والعاملات ويقول لهم: «لا زلتم في ربيع العمر، وأنتم تحبون بعضكم بعضا. إن السعادة حق للجميع. فعيشوا حياتكم ولا تنفروا من السعادة. ولا تخشوا الزواج مع أنه كان قيدا على العامل والعاملة، في وعافية، في أن تمنحوا الوطن عمالا وأطفالا مواطنين جدد. فإن مجتمع العمال بحاجة إلى قوى عاملة جديدة، وهو يرحب بمجيء كل طفل جديد إلى العالم. ولا حاجة لأن تقلقوا على مستقبل أطفالكم. فإنهم لن يعرفوا البرد والجوع ولا البؤس والإهمال. كما كان الحال في المجتمع الرأسمالي. فما أن يولد الطفل، حتى يؤمن المجتمع الشيوعي، حتى تؤمن الدولة العمالية للأم وطفلها ما يحتاجانه من غذاء وعناية. إن الوطن الشيوعي سوف يتولى إطعام الطفل وتربيته وتعليمه. لكنه لن ينتزع الطفل من كنف أهله، بأي حال من الأحوال، إذا كانوا يريدون الإسهام في تربية أولادهم بأنفسهم. إن المجتمع الشيوعي سوف يضطلع بكامل واجباته في مجال تربية الأطفال. إلا أنه لن يحرم أحدا من أفراح الأبوة أو حنان الأمومة إذا ثبت أنه قادر على فهمها وتقديرها قدرها الصحيح.» فهل يمكن اعتبار ذلك تدميرا للأسرة

بواسطة العنف ؟ وهل يمكن اعتباره انتزاعا قسريا للطفل من حضن أمه ؟

الأسرة: اتحاد عاطفي .رفاقي

مهما يكن من أمر، فلا مفر من الاعتراف بالحقيقة القائلة أن الأسرة من النمط القديم قد تجاوزها الزمن. والمسؤول عن ذلك ليس المجتمع الشيوعي، وإنما هو تغير ظروف الحياة. لم تعد الأسرة ضرورية للدولة كما كانت بالأمس. لا بل إنها أسوء من مجرد مؤسسة عديمة الجدوى، لأنها تمنع النساء العاملات من القيام بعملهن بمزيد من الإنتاجية والجد. ولم تعد الأسرة ضرورية لأفرادها أنفسهم، لأن مهام تربية الأطفال، وقد كانت بالأمس ملقاة على عاتق الأسرة، أخذت تنتقل الآن إلى عاتق المجموع. ولكن على أنقاض الأسرة السابقة سوف يبنى شكل للعلاقات بين الرجل والمرأة جديد كليا: اتحاد عاطفي – رفاقي يقوم على المساواة بين مواطنين من أبناء المجتمع الشيوعي في ممارسة حريتهما واستقلالهما وعملهما.

لقد انتهى عهد عبودية المرأة المنزلية! انتهى عهد انعدام المساواة داخل الأسرة! وانقضى زمن كانت المرأة يتهددها فيه الخوف من أن تبقى بدون معيل، هي وأطفالها، إذا ما هجرها زوجها، فالمرأة في المجتمع الشيوعي لن تعتمد بعد الآن على زوجها، وإنما سوف تعتمد على عملها. ولن يعيلها زوجها، وإنما ساعداها القويان. ويزول القلق على مصير الأطفال. لأن الدولة العمالية ستكون مسؤولة عنهم. ثم إن الزواج سوف يُطهّر من كافة مقوماته المادية وأثقاله المالية التي كانت تشكل لطخة عار في الحياة العائلية حتى الآن. فمن الآن وصاعدا سوف يتحول الزواج إلى اتحاد سام بين نفسين متحابين، كل منهما يثق بالآخر – اتحاد يوفر لكل عامل وعاملة الحد الأقصى من السعادة والرضى. هذا ما يستحقه مواطنون يعرفون أنفسهم ويعون البيئة المحيطة بهم. وهذا الاتحاد الحر، المتين بفضل الروح الرفاقية التي تسوده، هو البديل عن العبودية العائلية الماضية الذي يقدمه مجتمع الغد الشيوعي إلى الرجال والنساء على حد سواء.

وما أن تتغير ظروف العمل وتتزايد الضمانات المادية المتوفرة للعاملات، وبعد أن يزول الزواج الديني – الذي كان يسمى «زواجا لا ينفصم» ليتضح أنه خدعة لا غير – ويحل محله اتحاد حر نزيه بين الرجال والنساء، بوصفهم عشاقا ورفاقا في آن معا، فإن كارثة إضافية مخزية تبدأ بالاضمحلال، ويزول شر مخيف كان يشكل لطخة عار في جبين الإنسانية جمعاء، غير أنه ينوء بكل ثقله على المرأة الكادحة الجائعة بشكل خاص – عنينا به البغاء.

إلغاء البغاء

إن البغاء هو ابن النظام الاقتصادي السائد وابن مؤسسة الملكية الفردية. وما أن تلغى هذه المؤسسة، حتى تزول تجارة النساء من تلقاء نفسها.

من هنا، فلا يخيفن المرأة العاملة أن الأسرة، في شكلها الراهن، سائرة إلى زوال، لا محالة. فالأحرى بها أن تحيي انبلاج فجر مجتمع جديد، يحرر المرأة من العبودية المنزلية، ويخفف عنها أعباء الأمومة، ويمهد السبيل أخيرا أمام إلغاء البغاء — أبشع النكبات التي بليت بها النساء.

إن المرأة المدعوة للنضال من أجل القضية الكبرى — قضية تحرر البروليتاريا — ينبغي أن تدرك أن الدولة الجديدة لن تقبل بالانقسامات السخيفة من النمط الذي كان سائدا من قبل: «هؤلاء أطفالي أنا. وأولئك أطفالك أنت أو أطفال الجيران. وأنا لست معنية بهم. تكفيني مصائبي». إن الأم العاملة، الواعية لدورها الاجتماعي، سوف ترتفع من الآن فصاعدا إلى مستوى لا فارق فيه بين ما هو لها وما هو ليس لها، فتدرك أن الأطفال هم أطفالنا نحن، أطفال الدولة الشيوعية، وأنهم ملك مشترك لجميع الكادحين.

تحقيق المساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء

لا بد للدولة العمالية من أن توفر شكلا جديدا للعلاقات بين الجنسين. إن العاطفة الأنانية الضيقة التي تكنها الأم لأطفالها يجب أن تتسع لتشمل جميع أطفال الأسرة البروليتارية الواسعة. وعلى أنقاض «الزواج الذي لا ينفصم»، القائم على استعباد المرأة، سوف يقوم الاتحاد الحر بين الرجل والمرأة، يعززه الحب والاحترام المتبادلان بين مواطنين من مواطني الدولة العمالية، متساويين في الحقوق والواجبات. ومكان الأسرة الفردية الأنانية، سوف تقوم أسرة العمال الكبيرة الشاملة حيث الشغيلة، رجالا ونساء، هم فوق كل شيء أخوة ورفاق.

هكذا ستكون العلاقة بين الرجل والمرأة في مجتمع الغد الشيوعي. وهي تحقيق المساواة الاجتماعية الحقيقية بين المرأة والرجل، وهي مباهج يعجز عن توفيرها المجتمع التجاري في ظل الرأسمالية.

أفسحوا المجال أمام الأطفال المترعرعين، المتفجرين صحة وعافية!

أفسحوا المجال أمام شبيبة ممتلئة حيوية ونشاط، متعلقة بالحياة ومباهجها، حرة في مشاعرها وعواطفها!

تلك هي شعارات المجتمع الشيوعي. فباسم المساواة والحرية والحب نهيب بكافة العاملات والعمال والفلاحات والفلاحين أن يضطلعوا، بجرأة وإيمان، بمهمة

إعادة بناء المجتمع البشري باتجاه مزيد من الكمال والعدالة، وزيادة قدرته على أن يؤمن للأفراد السعادة التي يستحقون. إن راية الثورة الاجتماعية الحمراء، التي تنطلق من روسيا لترفرف على بلدان أخرى في العالم، إيذانا لنا باقتراب «الجنة على الأرض» التي تحلم بها البشرية منذ قرون.

ترجمة: فواز طرابلسي و طلال الحسَيني

العائلة البطريركية الحديثة

فريدريك انجلز

" إن العائلة العصرية لا تنطوي على جنين العبودية (servitus) و حسب، بل أيضاً على جنين القنانة، لأنها مقرونة منذ بادئ بدء بفروض (خدمات) الزراعة. و هي تنطوي بشكل مصغر على جميع التناقضات التي تطورت فيما بعد على نطاق واسع في المجتمع و في دولته"(1).

إن شكل العائلة هذه يعني الانتقال من الزواج الثنائي إلى أحادية الزواج. فلأجل ضمان أمانة المرأة، و بالتالي لأجل ضمان أبوة الأولاد، توضع الزوجة تحت سلطة زوجها المطلقة، فإذا قتلها، فإنه لا يفعل غير أن يمارس حقه.

إن ضم العبيد إلى هذه العائلة و السلطة الأبوية هما العلامتان الجوهريتان اللتان تميزاه هذه العائلة. و لهذا كانت العائلة الرومانية النموذج النهائي الكامل لهذا الشكل من العائلة. إن كلمة familia لا تعني، في الأصل، المثال الأعلى للبرجوازي الصغير التافه المعاصر الذي يجمع في ذاته بين العاطفية و المشاجرات البيتية، بل إنها لا تعني بادئ ذي بدء عند الرومانيين الزوج و الزوجة و الأولاد، بل تعني العبيد فقط. إن كلمة famulus تعني العبد البيتي، و كلمة familia تعني مجموعة العبيد الذين يخصون رجلاً واحداً. و حتى في زمن غايوس، كانت familia, id est patrimonium (أي الميراث) تورث بالوصية. و قد استنبط الرومانيون هذا التعبير لأجل تعريف الهيئة الاجتماعية الجيدة التي كان رئيسها سيداً على المرأة و الأولاد و عدد معين من العبيد و كان يملك، بحكم السلطة الأبوية الرومانية، حق الحياة و الموت على جميع هؤلاء الأشخاص الخاضعين له.فلم يكن الزواج الاحادي

أبداً ثمرة الحب الجنسي الفردي، و لم يكن يجمع بينها و بينه أي جامع على الإطلاق، لأن الزواج ظل كما من قبل زواج انتفاع. و قد كانت أول شكل للعائلة لم يرتكز على الشروط الطبيعية، بل ارتكز على الشروط الاقتصادية، و نعني بها انتصار الملكية الخاصة على الملكية المشتركة البدائية و العفوية. سيادة الزوج

في العائلة و ولادة أولاد لا يمكن أن يكونوا غير أولاده من دمه و صلبه، و لا بد لهم أن يرثوا ثروته في المستقبل، -ذلك كان الهدف الوحيد من الزواج الأحادي، كما نادى به اليونانيون بلا لبس و لا إبهام. و ما عدا ذلك، كان الزواج الأحادي عبئاً عليهم و واجباً حيال الآلهة و الدولة و أجدادهم بالذات، كان ينبغي أداؤه. و في أثينا كان القانون لا يفرض الزواج و حسب، بل و أداء الزوج الحد الأدنى مما يسمى بالواجبات الزوجية. و عليه لا يدخل الزواج الأحادي إطلاقاً في التاريخ بوصفه اتحاداً اختيارياً بين المرأة و الرجل، و لا حتى بوصفه الشكل الأعلى لهذا الاتحاد. بل بالعكس. فهو يظهر كاستعباد جنس من قبل الآخر، كإعلان لتناقض بين الجنسين لم يعرفه التاريخ كله من قبل.

و إني أجد في مخطوطة قديمة غير مطبوعة وضعتها أنا و ماركس في عام 1864 ما يلي:وإن أول تقسيم للعمل كان بين الرجل و المرأة لأجل إنتاج الأولاد"(2).

و بوسعي الآن أن أضيف إلى هذا القول: إن أول تضاد بين الطبقات ظهر في التاريخ يصادف تطور التناحر بين الزوج و الزوجة في ظل الزواج الأحادي، و أول اضطهاد طبقي يصادف استعباد جنس النساء من قبل جنس الرجال. لقد كان الزواج الأحادي تقدماً تاريخياً كبيراً، و لكنه يدشن في الوقت نفسه، إلى جانب العبودية و الثروة الخاصة، تلك المرحلة التي لا تزال مستمرة حتى أيامنا، و التي يعني فيها كل تقدم تراجعاً نسبياً، و التي يتحقق فيها ازدهار و تطور البعض بآلام البعض الآخر و قمعه. إن الزواج الأحادي إنما هو هذه الخلية من المجتمع المتمدن التي تمكننا من دراسة طبيعة التناحرات و التناقضات المتطورة تماماً في قلب هذا المجتمع

و هكذا أخذت البرجوازية الصاعدة- و لا سيما في البلدان البروتستانتية حيث تزعزع النظام القائم أكثر مما في البلدان الأخرى- تعترف أكثر فأكثر، بحرية إجراء العقد فيما يتعلق بالزواج أيضاً، و تمارس هذه الحرية بالطريقة الموصوفة أعلاه. لقد ظل الزواج زواجاً طبقياً، و لكن الطرفين المعنيين نالا في حدود طبقتهما حرية معينة في الاختيار. و على الورق، في الأخلاق النظرية و في الوصف الشعري، لم يقرر أي مبدأ بنحو أثبت و أرسخ من المبدأ القائل بلا أخلاقية كل زواج لا يقوم على الحب الجنسي المتبادل و على موافقة الزوجين الحرة حقاً و فعلاً. و بكلمة، نودي بزواج الحب من حق الإنسان، و ليس فقط من droit de l`homme []** ، بل أيضاً و على سبيل الاستثناء من droit de la femme []***. و لكن حق الإنسان هذا كان يختلف من ناحية عن جميع الحقوق الأخرى المسماة بحقوق الإنسان. و بما أن هذه الحقوق لم تشمل أيضاً في الواقع غير الطبقة السائدة، -الطبقة البرجوازية، - و لم تطبق مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالنسبة للطبقة المظلومة، -البروليتاريا، - فإن سخرية التاريخ تبرز هنا من جديد. فإن الطبقة السائدة لا تزال خاضعة لسلطان مؤثرات اقتصادية معينة، و لهذا لا تقع في بيئتها زواجات معقودة فعلاً بحرية إلا بصورة استثنائية، بينا هذه الزواجات، كما رأينا، هي القاعدة في بيئة مظلومة.

و عليه، لا يمكن للحرية التامة في عقد الزواج أن تتحقق بصورة تامة و عامة إلا بعد أن يقضي إلغاء الإنتاج الرأسمالي و علاقات الملكية التي خلقها الإنتاج الرأسمالي، على جميع الاعتبارات الثانوية، الاقتصادية، التي لا تزال تؤثر الآن تأثيراً كبيراً في اختيار الزوج و الزوجة. و آنذاك لن يبقى أي دافع غير دافع الميل المتبادل.

و بما أن الحب الجنسي هو بطبيعته حب فردي صرف لا منازع فيه، - مع

أنه لا يراعيه الآن بطبيعته هذه غير المرأة، - فإن الزواج القائم على الحب الجنسي هو إذن، بطبيعته، زواج أحادي. و لقد رأينا كم كان باهوفن على حق حينما اعتبر الانتقال من الزواج الجماعي إلى الزواج الأحادي خطوة تقدمية قامت بها النساء أساساً. إلا أن الخطوة التالية من الزواج الثنائي إلى أحادية الزواج كانت هي وحدها من صنع الرجال. و من حيث جوهر الأمر، أدت هذه الخطوة تاريخياً إلى تردي وضع المرأة و إلى تسهيل الخيانة الزوجية من جانب الرجال. و لذا، ما أن تزول الاعتبارات الاقتصادية التي كانت النساء يحتملن بسببها هذه الخيانة العادية الأليفة من جانب الرجل (الاهتمام بمعيشتهن بالذات و لا سيما بمستقبل أولادهن)، حتى تؤدي مساواة المرأة في الحقوق، المحقق بفضل ذلك، إلى الأمر التالي، إذا أخذنا بالحسبان كل الخبرة السابقة، و هو أنها ستيسر حقاً و فعلاً أحادية الزواج عند الرجل أكثر إلى ما لا حد له مما تيسر تعدد الأزواج عند النساء.

و لكنه في هذه الحال ستزول بكل تأكيد من أحادية الزواج تلك السمات المميزة التي طبعها بها نشوؤها من علاقات الملكية، و هذه السمات هي، أولاً، سيادة الرجل، و ثانياً، استحالة فسخ الزواج. إن سيادة الرجل في الزواج هي مجرد نتيجة لسيادته الاقتصادية، و ستزول من تلقاء ذاتها مع هذه الأخيرة. أما استحالة فسخ الزواج، فهي جزئياً عاقبة للظروف الاقتصادية التي نشأت في ظلها أحادية الزواج، و جزئياً تقليد من ذلك الزمن الذي لم تكن قد فهمت فيه بعد الصلة بين هذه الظروف الاقتصادية و أحادية الزواج فهماً صحيحاً و الذي كان فيه الدين يفسر هذه الصلة تفسيراً مشوهاً. إلا أن استحالة فسخ الزواج الاستحالة الظاهرية تنتهك في الوقت الحاضر في آلاف الأحوال. و إذا كان الزواج القائم على الحب هو وحده الزواج الأخلاقي، فإنه وحده يبقى كذلك ما دام الحب قائماً. و لكن مدة شعور الحب الجنسي الفردي تختلف كثيراً باختلاف الأفراد، و لا سيما عند الرجال، و حين يستنفد كلياً أو يحل محله حب متأجج جديد، يغدو الطلاق عمل خير سواء بالنسبة للطرفين أم بالنسبة للمجتمع. و لكنه ينبغي فقط تجنيب الناس ضرورة الغوص في وحل دعوى الطلاق.

و لذا، إن ما يمكننا أن نفترضه الآن فيما يتعلق بأشكال العلاقات بين الجنسين بعد القضاء العتيد على الإنتاج الرأسمالي، يتسم على الأغلب بطابع سلبي، و يقتصر في أكثرية الأحوال على ما سيزول. و لكن أي عناصر ستحل محل العناصر الزائلة ؟ إن هذا سيتقرر عندما ينمو الجيل الجديد، أي جيل من رجال لن يتأتي لهم أبداً في الحياة أن يشتروا المرأة بالمال أو بوسائل اجتماعية أخرى من وسائل السلطة، و جيل من نساء لن يتأتى لهن أبداً في الحياة أن يستسلمن لرجل بدوافع غير دافع الحب الحقيقي، و أن يمتنعن عن معاشرة الرجل المحبوب، خوفاً من العواقب الاقتصادية. و حين يظهر هؤلاء الناس، فإنهم لن يأبهوا أبداً لما ينبغي عليهم أن يفعلوا حسب الاعتبارات الحالية، فإنهم سيعرفون بأنفسهم ما ينبغي عليهم أن يفعلوه، و سيرسمون وفقاً لذلك رأيهم العام في سلوك كل فرد بمفرده، و هذا كل ما في الأمر.

كتب بين أواخر آذار (مارس) و 26 أيار (مايو) عام 1884.

فريدريك إنجلس
ترجمة الياس شاهين

(1) المقصود هنا بحث كوفالفسكي " الحق البدائي. الطبعة الأولى. العشيرة". موسكو 1866. في البحث يستشهد بمعطيات أوردها أروشانسكي في عام 1875 و يفيمنكو في عام 1878 عن المشاعة العائلية في روسيا.

(2) يورد إنجلس فكرة ظهرت في مؤلف ماركس و إنجلس "الإيديولوجية الألمانية".

العلاقات الجنسية و الصراع الطبقي

ألكسندرا كولونتاي

مقدمة

من بين عدة قضايا تتطلب بحث واهتمام البشرية المعاصرة، تعد مسألة العلاقات الجنسية واحدة من أكثرهم أهمية. فلا يوجد مجتمع أو أمة بمنأى عن الإنكار الأسطوري الذي يدّعي أنها ليست قضية آنية ولا ملحة. تحيا البشرية اليوم أزمة جنسية حادة أعمق كثيرًا من مجرد أن تكون غير صحية أو ضارة وذلك كونها قديمة جدًا وعالقة.

وعبر رحلة التاريخ البشري الطويلة لن تجد، على الأرجح، وقتًا أصبحت فيه مشكلة الجنس مشكلة محورية في حياة المجتمعات؛ حيث أصبحت قضية العلاقات بين الجنسين بمثابة الساحر الذي يجذب انتباه الملايين المهتمين، وحيث سيقت الحالة الجنسية على أنها معين لا ينضب لإلهام أنواع شتى من الفنون.

ومع استمرارالأزمة وتنامي خطورتها، يزداد وضع الناس كارثية وتأزمًا، ويبذلون محاولات مضنية ويائسة لتسوية "مشكلة غير قابلة للحل". ومع كل محاولة جديدة، تزداد عقدة العلاقات الشخصية تشابكًا. ويبدو الأمر وكأننا لم نتمكن بعد من التعرف على طرف الخيط الوحيد الذي سيمكننا في النهاية من النجاح في فك تشابك العقدة المستعصية. فالمشكلة الجنسية مثل الحلقة المفرغة، كلما ازاداد تهيب وخوف الناس منها، كلما ازدادوا تخبطًا وتشتتًا وعجزوا عن الفكاك من الدوران اللانهائي في الفراغ.

الكتلة المحافظة من البشرية ترى أننا يجدر بنا العودة إلى زمن الماضي

السعيد، وأن علينا إعادة إرساء الأسس القديمة للأسرة وتعزيز المعايير الحسنة للأخلاق الجنسية. أما أنصار البرجوازية الفردية فيرون أن علينا تدمير والتخلص من كل الضوابط المنافقة البالية التي تقيد وتحد السلوك الجنسي، هذه "الخرق البالية" القمعية التي لا لزوم، لابد أن تُدفن للأبد، فقط الضمير الفردي، والإرادة الفردية لكل شخص هي التي تفصل في هذه المسائل الحميمة.

على الجانب الآخر، يؤكد الاشتراكيون أن تسوية المشاكل الجنسية ومعالجتها لن يكون إلا بإعادة تنظيم الأساس الاجتماعي والاقتصادي لهيكل المجتمع. لكن، أليس "تأجيل المشكلة إلى الغد" هذا دليل على أننا لم نجد "طرف الخيط السحري" الوحيد بعد؟ ألا يجدر بنا أن نجده أو على الأقل أن نحدده لأنه أملنا في حل التشابك؟ وألا ينبغي علينا أن نعثر عليه الآن، خاصة في هذه اللحظة تحديدًا؟

الأزمة عبر التاريخ

يمنحنا تاريخ المجتمع البشري، تاريخ المعركة المستمرة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية المتعارضة الأهداف والمصالح، فكرة عن كيفية إيجاد طرف "الخيط"، فهذه ليست المرة الأولى التي تمر فيها البشرية بأزمة جنسية. وليست هذه المرة الأولى أيضًا التي يتوارى فيها المعنى الواضح والمحدد للوصايا الأخلاقية للعلاقات الجنسية تحت ضغط اندفاع تيار من القيم والمثل الجديدة. فقد اشتدت حدة "الأزمة الجنسية" في عصر النهضة والإصلاح، عندما دفع التطور الاجتماعي الكبير بالأبوية الإقطاعية التي لطالما أحكمت سيطرتها إلى الخلفية، مفسحًا الطريق لتطوير وتأسيس قوة اجتماعية جديدة — البرجوازية.

نبثقت الأخلاق الجنسية في العالم الإقطاعي من أعماق — طريقة الحياة القبلية — الاقتصاد الجماعي والقيادة الاستبدادية القبلية التي تخنق الإرادة الفردية. اصطدم هذا مع النظام الأخلاقي الجديد والغريب للبرجوازية الصاعدة، حيث تقوم الأخلاق الجنسية البرجوازية على مبادئ تتناقض تناقضًا حادًا مع أساسيات الأخلاق الإقطاعية. حلت "العائلة النووية" بنزعتها الفردية الصارمة واستئثارها وعزلتها محل التركيز على العمل الجماعي الذي كان سمة من سمات الهيكل الاقتصادي المحلي والإقليمي للحياة القبلية.

وفي ظل الرأسمالية نمت أخلاقيات المنافسة، وغلبت مبادئ الفردية والملكية الخاصة الحصرية ودمرت كل ما تبقى من فكرة المجتمع، الذي كان إلى حد ما مشتركًا بين جميع أشكال الحياة القبلية. ولقرن كامل، بينما كان مختبر الحياة المعقد يحول القواعد القديمة إلى صيغ جديدة محققًا الانسجام الظاهري للأفكار الأخلاقية، تنقل الإنسان بارتباكٍ بين اثنين من النظم الجنسية شديدة

الاختلاف مع محاولاتٍ لتطويع نفسه للنظامين معًا في آنٍ واحد.

لكن حتى أثناء أيام التغيير المشرقة المبهجة تلك، ظلت الأزمة الجنسية مستعصية وعميقة كما هي، لكنها لم تأخذ الشكل التهديدي المُفترض في عصرنا الحالي. والسبب في ذلك أنه في "الأيام العظيمة" لعصر النهضة، في "العصر الجديد"، عندما غمر الضوء المشرق للثقافة الروحية الجديدة بألوانه الناصعة العالم الميت، مغرقًا رتابة وملل حياة العصور الوسطى، لم تؤثر الأزمة الجنسية إلا على جزء صغير نسبيًا من البشرية. بينما تأثر الجزء الأكبر من البشرية، الفلاحون، بشكل غير مباشر، وبطيء، على مدى قرون، في صورة تغيير في القاعدة والعلاقات الاقتصادية الريفية. أما في أعلى السلم الاجتماعي فدارت معركة شرسة بين عالمين اجتماعيين متعارضين، وأنطوى ذلك أيضًا على صراعٍ بين مثلهم وقيمهم ووجهة نظرهم للأمور المختلفتان تمامًا.

وللمفارقة فالذين تعرضوا للمعاناة والتهديد بفعل الأزمة الجنسية المتفاقمة هم من تطوروا. أما الفلاحون، فقد ظلوا حذرين من كل ما هو جديد، مواصلين التمسك بحزم التقاليد القبلية الموروثة عن أجدادهم. وفقط تحت ضغط الضرورة الملحة عدلوا وكيفوا تلك التقاليد مع الظروف المتغيرة للبيئة الاقتصادية.

حتى في ذروة الصراع بين البرجوازية والعالم الإقطاعي تجاوزت الأزمة الجنسية "طبقة دافعي الضرائب"؛ أي الطبقات الدنيا في المجتمعات. وفي حين تماشت الطبقات العليا من المجتمع مع تفكيك القيم القديمة، بدا الفلاحون أكثر عزمًا على التشبث بتقاليدهم. وعلى الرغم من الزوابع المستمرة التي ضربت رؤوسهم وهزت الأرض من تحت أقدامهم، إلا أن الفلاحين، خاصة الروس منهم، تمكنوا من الحفاظ على أسس نظامهم الجنسي دون تغيير أو تزعزع لقرون عديدة.

أما اليوم، فالأمر مختلفٌ للغاية، فالأزمة الجنسية لا تتجاوز أحد، حتى الفلاحين. مثلها مثل الأمراض المعدية "لا تفرّق بين ساكني القصور والوضعاء"، وتنتشر في القصور وفي أحياء الطبقة العاملة المزدحمة، كما تظهر في الأحياء السكنية الهادئة للبرجوازية الصغيرة، وتشق طريقها نحو أعماق الريف، وتهاجم ضحاياها داخل فيلات البرجوازية الأوروبية وداخل أقبية العمال العفنة، وأكواخ الفلاحين. لا توجد "حماية أو تأمين" ضد الصراع الجنسي، والقول بأن وحدهم سليلي القطاعات الرغدة من المجتمع هم المتخبطون الغارقون في خضم هذه المشكلات خطأٌ فادح.

ضربت أمواج الأزمة الجنسية عتبات منازل العمال، لتخلق حالة من الصراع الداخلي الحاد مساوٍ تمامًا للمعاناة النفسية لـ "العالم البرجوازي المرهف"، فلم تعد الأزمة الجنسية محل اهتمام "ذوي الأملاك" وحسب، حيث أقلقت المشاكل الجنسية أكبر قطاع في المجتمع — أصبحت من مشاكل الحياة اليومية للعمال. ولذلك من الصعب أن نفهم لماذا نتعامل مع هذه القضية الحيوية العاجلة بهذا القدر من اللامبالاة التي لا تغتفر، وذلك لأن مهمة خلق علاقات مبهجة وأكثر صحة بين الجنسين هي واحدة من المهام التي على الطبقة العاملة إنجازها أثناء هجومها على "قلعة المستقبل المحاصرة".

ما هي جذور عدم الاكتراث غير المغتفر هذا فيما يتعلق بواحدة من المهام الأساسية للطبقة العاملة؟ كيف نفسر لأنفسنا الطريقة المنافقة الذي نحول بها "المشاكل الجنسية" إلى كونها "مسائل خاصة" لا تستحق عناء الجهد أو الاهتمام الجماعي؟ لماذا تجاهلنا حقيقة أنه وعلى مر التاريخ كانت قضية تغيير شكل العلاقات بين الجنسين واحدة من السمات المشتركة والممتدة للنضال الاجتماعي،

وأن نسق القواعد الأخلاقية هو الذي يحدد طبيعة العلاقات، وأن طريقة تنظيم العلاقات الشخصية داخل المجموعات الاجتماعية كانت ذات تأثير محوري على نتيجة الصراع بين الطبقات الاجتماعية المتعادية ؟

مأساة مجتمعنا ليست مجرد تهاوي أشكال السلوك المعتادة والمبادئ المنظمة لها، لكنها تكمن في أننا لم نلاحظ حتى الآن أية دلالات على إمكانية ظهور موجة تغيير عفوية من داخل النسيج الاجتماعي، تلك المحاولات التي من شأنها منح الإنسان الأمل.

عواطف فاسدة

نحن نعيش في عالم العلاقات الملكية، عالم الأخلاق الفردية والتناقضات الطبقية الحادة. نحن لانزال نعيش ونفكر تحت وطأة عزلة شعورية ووحدة شخصية لا مفر منها. ويشعر الإنسان بهذه "الوحدة" داخل المدن التي تعج ضوضاءًا وبشر، يشعر بها حتى بين أصدقائه المقربين وبين زملائه في العمل. وهذا الشعور بالعزلة والوحدة هو السبب في ميل الإنسان للتشبث السلبي المرضيّ بوهم العثور على "توأم الروح" من بين أبناء الجنس الآخر. فهم يرون أن المشاعر الخادعة هي الوسيلة الوحيدة للابتعاد، ولو لبعض الوقت، عن كآبة الوحدة التي لا فكاك منها.

ربما لم يشعر البشر في أي عصر من العصور بهذا القدر العميق والمستمر من الوحدة الروحية كما في الوقت الحالي، وعلى الأرجح لم يكونوا على هذه الدرجة من الاكتئاب ولا هذا الاستسلام التام للشعور بالوحدة مثلما هو الوضع الآن. لكن، نأمل أن يكون الأمر بخلاف ذلك، فأشد ساعات الليل سوادًا هي الساعة التي تسبق بزوغ الفجر. أما الفرديين، ذوي الصلات الضعيفة بالجماعات وبالأفراد الآخرين، فلديهم الآن الفرصة لتغيير طبيعة علاقاتهم الجنسية بحيث تقوم على الجوهر الخلاق للصداقة والزمالة بدلًا من الفسيولوجية العمياء، خاصة وأن في وقتنا الحاضر، يظهر بوضوح شديد عجز وظلم أخلاق الملكية الفردية.

في نقد نوعية العلاقات الجنسية يفعل الإنسان المعاصر ما هو أكثر بكثير من مجرد رفض أنماط السلوك التي عفا عليها الزمن من قوانين الأخلاق الحالية. وتسعى روحه الوحيدة لتجديد جوهر تلك العلاقات، إنه يشتكي ويتوق لـ "الحب الكبير"، لحالة الدفء والإبداع التي تملك وحدها القدرة على تبديد الشعور البارد بالوحدة الذي يعاني منه الفرديين حاليًا.

وإذا كانت ثلاثة أرباع الأزمة الجنسية نتيجة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخارجية، فإن الربع الآخر يتوقف على موقعنا من "النفس الفردية

المرهفة"، التي ترعاها أيديولوجية البرجوازية الحاكمة. إن "طاقة الحب" عند الناس اليوم، كما تقول الكاتبة الألمانية مايزيل – هيس، في أدنى مستوياتها، حيث يسعى الرجال والنساء لبعضهم البعض أملاً في إيجاد، من خلال الشخصٍ الآخر، وسيلة لحصة أكبر من المتعة الروحية والجسدية لأنفسهم. ولا فرق هنا بين كونهم متزوجين من شركائهم أم لا، فهم بالكاد يفكرون فيما يعتمل داخل الطرف الآخر، وفيما يحدث لعواطفه وتحولاته النفسية.

والنزعة "الفردية الخالصة" التي تميز عصرنا ربما لا تظهر بشكل سافر وصارخ مثلما تظهر في تنظيم العلاقات الجنسية. شخصٌ يريد الهروب من وحدته وبسذاجة يتخيل أن كونه "يحب" فإن هذا يعطيه الحق في تملك روح الشخص الآخر – يعطيه الحق في إسعاد نفسه بتلك النعمة النادرة من التفاهم والتقارب العاطفي. نحن الفرديون أفسدنا عواطفنا بالعبادة المستمرة لل "الأنا"، لأننا نتصور أن بإمكاننا الحصول على السعادة بمجرد أن نكون في حالة من "الحب الشديد" مع المقربين لنا، دون الاضطرار لـ "منحهم" أي شيء. إن مطالبنا التي نلقيها على عاتق "شريكنا" هي دائمًا مطالب مطلقة، لا تتجزأ، ونحن غير قادرين على اتباع أبسط قواعد الحب – أن شخصًا آخر علينا معاملته بكامل الاعتبار والتقدير.

ويجري بالفعل صياغة المفاهيم الجديدة للعلاقات بين الجنسين، تلك المفاهيم الجديدة ستعلمنا كيف نصل لعلاقات قائمة على الحرية الكاملة والمساواة والصداقة الحقيقية. لكن إلى حين أن يحدث هذا ستبقى البشرية قابعة في البرد مع مشاعر الوحدة الروحية، ويمكنها فقط أن تحلم بـ "عصر أفضل" تُدفئ فيه آشعة "إله الشمس" العلاقات الإنسانية، ويختبروا فيه الحس الجماعي، ويتعلموا وفقًا لظروف معيشية جديدة.

أزمة رغم التنوع الكبير

الأزمة الجنسية لا يمكن أن تحل إلا بالإصلاح الجذري للنفس البشرية، وما لم تزداد قدرة الإنسان على الحب. وهذا التحول الأساسي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية على أسس شيوعية، ضروري لإعادة تشكيل النفس البشرية، ورغم أنها "حقيقة قديمة" إلا أنه، حتى الآن، لا يوجد مخرج آخر. وبأي حال من الأحوال لن تتراجع حدة الأزمة الجنسية، بغض النظر عن نمط الزواج أو العلاقات الشخصية التي يحرص الناس على تجربتها.

ولم يشهد التاريخ هذا القدر من تنوع العلاقات الشخصية مثلما يحدث الآن – فنجد الزواج الأبدي بما فيه من "أسرة مستقرة"، و"الاتحاد الحر"، والزنا السري،

وفتاة تعيش علنًا مع شريكها؛ والزواج الثنائي، والثلاثي وحتى الزواج المعقد المكون من أربعة أشخاص — ولن نتحدث هنا عن مختلف أنماط الجنس التجاري (الدعارة). كذلك يمكن أن نشهد نمطين أخلاقيين مختلفين قائمين جنبًا إلى جنب في الريف — مزيج من الطريقة القبلية القديمة للحياة، والأسرة البرجوازية النامية. ويُنظر لإباحية بيوت الفتيات*، بالإضافة إلى الزنا، والرجال الذين يضاجعون زوجات ابنائهم، كوصمة عار.

والمدهش أن رغم الأشكال المتناقضة والمتشابكة للعلاقات الشخصية في الوقت الحاضر، لايزال الناس قادرون على الثقة في السلطة الأخلاقية، كما أنهم يمنحون هذه التناقضات معنًا، ويشقون طريقهم عبر هذه القوانين الأخلاقية المتنافرة. لكن، حتى التبرير المعتاد "أنا أحيا وفقًا لمعايير أخلاقية جديدة" لن يساعد أحد، طالما بقيت الأخلاق الجديدة في طور التشكيل وحسب. ومهمتنا هي استخلاص الشكل الجديد من بين فوضى المعايير الجنسية المتناقضة في الوقت الحاضر، وتوضيح المبادئ الأخلاقية التي تتوافق مع نفسية وروح الطبقة التقدمية الثورية.

التملك روح البرجوازية

إلى جانب أوجه القصور السابق ذكرها للنفس المعاصرة — الفردانية المتطرفة، والنرجسية (الأنا) التي أصبحت عبادة — ازدادت "الأزمة الجنسية" حدة بفعل اثنين من الخصائص السيكولوجية للإنسان الحديث:

1- فكرة امتلاك الشريك في الزواج.

2- الاعتقاد بعدم تكافؤ الجنسين، واختلاف قيمتهما في كل شيء، وفي كل المجالات، بما في ذلك المجال الجنسي.

الأخلاق البرجوازية، بنمطها الأسري الفردي الانطوائي القائم كليًا على الملكية الخاصة، رسخت بعناية لفكرة أن أحد الشريكين يجب أن "يمتلك" الآخر تمامًا، ولطالما نجحت في ذلك. إن فكرة "الامتلاك" تنتشر الآن أكثر مما كانت عليه في ظل النظام القبلي لعلاقات الزواج. وخلال فترة تاريخية طويلة في ظل رعاية "القبيلة"، لم تذهب فكرة امتلاك الرجل لزوجته (رغم أنه لم يكن هناك شكٌ في أن الزوجة من ممتلكات الزوج) إلى ما هو أبعد من مجرد الحيازة المادية البحتة. كانت الزوجة ملزمة بالإخلاص الجسدي للزوج — لكن روحها كانت ملكًا لها. حتى أن الفرسان اعترفوا بحق الزوجة في أن يكون لها معجبين وأصدقاء أفلاطونيين وبحقها في تلقي كلمات الإطراء و"الغزل" من الشعراء، ومن فرسانٍ آخرين.

والبرجوازية هي التي رسخت وعززت مفهوم الملكية المطلقة لـ"الشريك"

امتلاكًا عاطفيًا فضلًا عن امتلاكه المادي، وبالتالي اتسع مفهوم حق الملكية ليشمل الحق في امتلاك كامل لعالم الطرف الآخر الروحي والوجداني. ولهذا عُزز هيكل الأسرة وحُرص على ضمان استقراره في الفترة التي كانت تكافح فيها البرجوازية للهيمنة، وهو المفهوم الذي سلمنا به بوصفه موروثًا أُعد للتعامل معه باعتباره من الثوابت الأخلاقية المطلقة التي لا تتغير! لقد ذهبت فكرة "الملكية" إلى ما هو أبعد من حدود "الزواج الشرعي"، فمفهوم الأسرة يصدّر نفسه كمقوم حتمي من بين معظم أشكال الحب "الحر".

والعشاق المعاصرين مع كامل احترامهم للحرية، غير مقتنعين بفكرة الإخلاص الجسدي وحده لشريكهم في الحب. وللتخلص من التهديد الحالي بالوحدة وللأبد، نشن بمنتهى القسوة والفظاظة "هجومًا" على عواطف من نحب بشكل لن تستوعبه الأجيال القادمة. ونتمسك بحقنا في معرفة كل الأسرار المتعلقة بوجود الشريك، فالعاشق العصري قد يغفر الخيانة الجسدية بشكل أسهل من الخيانة "الروحية"، فهو ينظر للشعور بأي عاطفة خارج حدود العلاقة "الحرة" على أنها انتقاصٌ من سعادته الشخصية، فالمحبين في علاقاتهم دائمًا ما يكونوا مفرطي الحساسية تجاه طرف ثالث.

ولابد أننا جميعًا قد لاحظنا هذا الوضع الغريب لاثنين وقعا في الحب حديثًا ومتعجلين، قبل أن يتعرفا على بعضهما البعض بشكل صحيح، لممارسة حقهم في معرفة كل العلاقات التي مر بها الطرف الآخر حتى الآن، متعجلين للتفتيش في أعمق زوايا حياة شريكهم. اثنان لم يعرفا بعض بالأمس، وفي لحظة ما من الإثارة الحسية المتبادلة، يتعجلون لتملك قلب أحدهما الآخر. يريدان أن يشعرا أن هذه النفس الغريبة الغامضة، بخبراتها السابقة التي لا يمكن محوها، هي امتدادٍ لذواتهم.

لكن، فكرة أن الزوجان ملكية خاصة لبعضهما البعض مقبولة تمامًا، لدرجة أن باستطاعه زوجين شابين، كان لكل منهما بالأمس حياته الخاصة المنفصلة، أن يفتحا اليوم رسائلهم أحدهم الآخر دون استحياء، ليجعلا من كلمات شخص ثالث هو صديق لأحدهما فقط ملكية مشتركة، ونادرًا ما يعد ذلك أمرًا غير مشروع. لكن هذا النوع من "الألفة" يمكن أن ينشأ بين المحبين فقط بعد قضائهم فترة طويلة من حياتهم معًا. وعادة ما يحل نوع خادع من التقارب بديلًا عن الشعور الصادق، وهذا الخداع ينشأ عن الفكرة الخاطئة القائلة بأن العلاقة الجسدية بين شخصين هي أساس كافي لتأصيل حقوق ملكية أحدهما الآخر عاطفيًا.

معايير مزدوجة

"التفاوت" بين الجنسين – عدم المساواة في حقوقهم، التقييم غير المتكافئ لخبراتهم الجسدية والعاطفية – هي الخاصية الأخرى الخطيرة التي تشوه

نفسية الإنسان المعاصر، وهي السبب في تعميق "الأزمة الجنسية".

ازدواجية الأخلاق الكامنة في كل من المجتمع القبلي والبرجوازي، سممت على مدى قرون نفسية الرجال والنساء. وهذه الممارسات جزءٌ لا يتجزأ منا والتخلص منها أكثر صعوبة من التخلص من الأفكار المتعلقة بتملك الأشخاص التي ورثناها عن الأيديولوجيا البرجوازية فقط.

فكرة عدم تكافؤ الجنسين، حتى في مجال الخبرة الجسدية والعاطفية، يعني أن نفس السلوك سوف يُنظر له بشكل مختلف وفقًا لفاعله، رجلٌ كان أم امرأة. وحتى أكثر البرجوازيين "تقدمًا"، الذي يرفض نظام الأخلاق الحالي برمته، بسهولة سيجد نفسه متلبسًا بإصدار أحكام مختلفة حول سلوك واحد على حسب جنس فاعله.

مثال واحد بسيط يكفي، فلنتخيل رجل متعلم من مثقفي الطبقة الوسطى، ناشط في الحياة السياسية والاجتماعية — باختصار "شخص مميز"، أو ربما يكون "شخصية عامة" — يشرع في مضاجعة طاهيته (وهو ليس بأمرٍ نادر الحدوث)، وربما قد يتزوجها زواجًا شرعيًا. هل يغير المجتمع البرجوازي موقفه ونظرته حيال هذا الرجل؟ هل يلقي الحدث بظلال شك، ولو بقدر ضئيل، على مزاياه الأخلاقية؟ بالطبع لا. الآن نتخيل حالة أخرى، امرأة محترمة من المجتمع البرجوازي —شخصية اجتماعية، باحثة، أو طبيبة، أو ربما كاتبة، كلهن سواء — تودد إلى خادمها، واستكمالا للفضيحة تزوجته. كيف سيتجاوب المجتمع البرجوازي مع سلوك المرأة "المحترمة" حتى الآن؟ سوف يُنظر لها بمنتهى "الازدراء"، بالتأكيد!

ولنتذكر، سيصبح وضعها أسوأ كثيرًا لو أن زوجها، الخادم، وسيم، حسن المظر، أو يمتلك "صفات بدنية" أخرى مميزة. "واضح تمامًا لماذا سقطت" هكذا سيتشدقون، وهكذا ستصبح هدفًا لسخرية البرجوازية المنافقة.

إذا كان اختيار المرأة يتسم بـ"طابع فردي" فلن يغفر لها المجتمع البرجوازي، وهذا الموقف هو نوع من أنواع الردة لتقاليد زمن القبيلة. المجتمع لايزال يريد أن تضع المرأة في اعتبارها عند اتخاذها قرارٍ ما، طبقتها ومكانتها والتوجيهات المجتمعية، وبالطبع مصالح عائلتها. لا يستطيع المجتمع البرجوازي أن يرى المرأة كشخص مستقل بمعزل عن أسرتها، أو خارج الدائرة المغلقة للواجبات المنزلية. والمجتمع المعاصر بقيامه بدور الوصيّ على المرأة يذهب إلى ما هو أبعد من المجتمع القبليّ القديم، فالتعليمات لا تتوقف عند الزواج وحسب، ولكن إلى الحرص ألا تقع في الحب إلا مع هؤلاء الذين "يستحقونها" فقط.

نلتقي باستمرار برجال يتمتعون بصفات روحية وفكرية عظيمة، ومع ذلك نجدهم قد ارتبطوا بامرأة فارغة لا قيمة لها كشريكة لحياتهم، لا تتماشى قيمتها الروحية، بأي حال من الأحوال، مع قيمة زوجها. ونتقبل هذا على أنه أمرًا طبيعيًا ولا نعيد التفكير فيه. أكثر الأصدقاء إثارة للشفقة هو إيفان إيفانوفيتش الذي ورّط نفسه مع مثل هذه الزوجة التي لا تطاق. لكن، لو حدث العكس، سنضرب كفًا على كف ونصيح بقلق: "كيف لامراة مرموقة مثل ماريا بتروفنا أن تقع في حب هذا النكرة التافه؟ لقد بدأت أشك في قيمة ماريا بتروفنا الحقيقية".

من أين أتينا بهذه المعايير المزدوجة؟ وما هو سببها؟ السبب بلا شك هو فكرة أن "قيمة الجنسين مختلفة" قد أصبحت عبر قرون جزءًا من تكوين البنية النفسية للرجل. لقد تعوّدنا أن نقيّم المرأة لا باعتبارها شخصية ذات صفات خاصة، ونتجاهل تجربتها الجسدية والعاطفية، وننظر لها فقط باعتبارها تابعًا للرجل. وهذا

الرجل، زوجًا كان أم حبيبًا، يُلقى عليها بضياء شخصيته، وما نعتبره تعريفًا حقيقيًا لبنيتها العاطفية والمعنوية هو مجرد انعكاسًا له.

في نظر المجتمع يسهل الفصل بين شخصية الرجل وبين تصرفاته الجنسية، لكن الحكم على شخصية المرأة وبشكل حصري تقريبًا مبني فقط على حياتها الجنسية. وهذه السلوكيات تنبع من الدور الذي لعبته المرأة في المجتمع على مدار قرون، والآن يُعاد تقييم هذه السلوكيات لكن ببطء شديد، على الأقل فيما يتعلق بأطرها العريضة. فقط تغيير دور المرأة الاقتصادي، ومشاركتها المستقلة في الإنتاج هي التي ستضعف هذه الأفكار المنافقة الخاطئة.

بداية جديدة.. أخلاق جديدة

علينا أن نواجه العوامل الثلاثة التي تشوّه نفسية الإنسان المعاصر — الأنانية المفرطة، فكرة تملك أحد الشريكين للآخر، والقبول بفكرة تفوق جنس عن الآخر من حيث الخبرة الجسدية والعاطفية — إذا أردنا حلاً للأزمة الجنسية. سيعثر الناس على "المفتاح السحري" الذي يطلق سراحهم ويغير وضعهم الحالي، حين تمتلك نفوسهم المخزون الكافي من "مشاعر الاعتبار والاحترام"، حين تزداد قدرتهم على الحب، حين تصبح فكرة الحرية في العلاقات الشخصية حقيقة، حين ينتصر مبدأ "الرفاقية" على فكرة التبعية وعدم المساواة، لا يمكن أن تحل المشاكل الجنسية دون إعادة تثقيف ذواتنا جذريًا.

لكن، ألا يتطلب هذا الكثير؟ ألا يعد هذا اقتراح طوباوي دون أساس واقعي، مجرد فكرة ساذجة لمثالي يحلم؟ كيف، بصدق، سنزيد من "طاقة الحب" البشرية؟ ألم ينشغل الحكماء، من جميع الأمم، بهذه الفكرة، ومنذ زمن سحيق بدءًا من بوذا وكونفوشيوس وصولًا إلى المسيح؟ ومن الذي سيحدد ازدياد "طاقة الحب" تلك؟ ألا تعد تلك الرغبة بمثابة أحلام يقظة حول إيجاد حل للأزمة الجنسية، وببساطة هي مجرد اعتراف بالضعف ورفض المضي قدمًا للبحث عن "المفتاح السحري"؟

هل هذا هو وضعنا؟ هل عملية إعادة تثقيف ذواتنا ونهجنا في العلاقات الجنسية بشكل جذري أمرٌ مستبعدٌ، ومنفصلٌ جدًا عن الواقع؟ ألا يمكننا القول، على العكس من ذلك، أن أثناء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، تُخلق الشروط التي تؤدي لنشأة أساس جديد للتجربة النفسية التي ستتماشى مع ما نتحدث عنه؟ ستنشأ طبقة جديدة، مجموعة اجتماعية جديدة، لتحل محل البرجوازية، بأيديولوجيتها وأخلاقها الجنسية ذات الطابع الفردي. وتلك الطبقة التقدمية، كلما ازدادت قوة، لن تعجز عن الكشف عن أفكار جديدة حول العلاقات

بين الجنسين ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع مشاكلها الاجتماعية.

لكن، التطورالمعقد للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الذي يحدث أمام أعيننا، ويغير كل أفكارنا حول دور المرأة الاجتماعي ويقوّض الأخلاق الجنسية للبرجوازية، له نتيجتان متناقضتان. فمن ناحية نرى جهود البشرية الدؤوبة للتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة الجديدة، وهذا يتضح في محاولة الحفاظ على "الأنماط القديمة" مع تزويدها بمحتوى جديد (التقيد بالشكل الخارجي للزواج الأبدي والزواج بواحدة فقط، مع القبول بمبدأ حرية الشركاء في الممارسة العملية)، أو في القبول بالأنماط الجديدة التي تتضمن كافة مبادئ القوانين الأخلاقية للزواج البرجوازي (الارتباط "الحر" حيث التملك القهري للشريكين أقوى من الزواج الشرعي).

ومن ناحية أخرى نشهد، ببطء ولكن بثبات، ظهور أشكال جديدة من العلاقات بين الجنسين تختلف عن القواعد القديمة شكلًا وموضوعًا. وفي تلمسها لطريقها نحو هذه الأفكار الجديدة تفتقد البشرية للثقة، لكننا بحاجة إلى الاهتمام بتلك المحاولات مهما بدت غامضة الآن، لأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع مهام البروليتاريا كطبقة، مهامها التي تهدف للاستيلاء على قلعة المستقبل المحاصرة.

ولكن، إذا أردت أن تجد، داخل متاهة القواعد الجنسية المتناقضة والمتشابكة، بدايات لعلاقات أكثر صحة بين الجنسين – علاقات تعد بالسير بالإنسانية نحو الخروج من الأزمة الجنسية – عليك ترك "أرباع المثقفين" من البرجوازيين مع ذواتهم الفردية المرهفة، وأن تلقي نظرة على التجمعات السكنية للطبقة العاملة. هناك، بين هول وقذارة الرأسمالية، ووسط الدموع والشقاء، تتفجر ينابيع الحياة.

هناك ستختبر على أرض الواقع العملية المزدوجة السابق ذكرها تتحقق في حياة البروليتاريا، المضطرين للعيش تحت ضغط ظروف اقتصادية صعبة، حيث تستغلهم الرأسمالية بقسوة. يمكنك رصد عملية "التكيف السلبي" ومحاولات مقاومة الواقع القائم. فالتأثير الهدّام للرأسمالية يدمر أساس أسرة العامل ويجبره دون وعي منه على "التأقلم" مع الظروف القائمة. هذا بدوره يؤدي إلى سلسلة طويلة من نماذج للعلاقات بين الجنسين مماثلة لتلك الموجودة في الطبقات الاجتماعية الأخرى.

فتحت ضغط الأجور المنخفضة يميل العامل حتمًا للزواج في سن متأخرة. ولو أن منذ عشرين عامًا كان العامل يتزوج بين سن العشرين والخمسة وعشرين، فاليوم لا يؤسس أسرة قبل بلوغ الثلاثين. وإذا كان ذو مطالب ثقافية عليا – أي كلما كان حريص على الفرص التي تجعله على اتصال مع الحياة الثقافية، من زيارة للمتاحف والمشاركة في الندوات الثقافية، أومطالعة الصحف والمجلات، وتكريس وقت فراغه للنضال والسياسة، أو لمتابعة بعض الأنشطة المحببة كالفن أو القراءة، إلخ – كلما رغب في تأجيل الزواج.

لكن لن تنظر الاحتياجات الجسدية للوضع المالي بعين الاعتبار؛ إنها تلح باستمرار وتعلن عن نفسها. والعامل العازب، تمامًا مثل عازب الطبقة الوسطى، يلجأ لممارسة الجنس التجاري (الدعارة) بحثًا عن مخرج، وهذا مثال على التكيف السلبي مع الظروف الصعبة المحيطة بالطبقة العاملة. نأخذ مثالًا آخر – عندما يتزوج العامل، يجبر ضعف الأجور أسرته على "تنظيم" الإنجاب تمامًا كما تفعل الأسرة البرجوازية، وكذلك ظاهرة وأد الأطفال المتكررة، وانتشار البغاء – كلها تعبيرات مختلفة لنفس العملية، وجميعها أمثلة على التكيف السلبي للطبقة العاملة مع الواقع المحيط بها. لكنها ليست سمة قاصرة على البروليتاريا وحدها، فكل

الطبقات والقطاعات الأخرى المنسحقة في ظل عملية التطور الرأسمالي تتفاعل بنفس الطريقة.

الرفاقية هي الحل

نلاحظ الفرق فقط حين نشرع في الحديث عن القوى الفعالة الخلاقة، التي تقاوم وتعارض بدلًا من التكيف مع الواقع القمعي، كذلك يظهر عند الحديث عن المحاولات والمُثل الحديثة للعلاقات العصرية بين الجنسين. وهذه المعارضة الفعالة لا تتشكل إلا في إطار الطبقة العاملة فقط. لكن، هذا لا يعني أن الطبقات والقطاعات الشعبية الأخرى (خاصة مثقفي الطبقة الوسطى الذين، وبسبب ظروفهم الاجتماعية، هم أقرب الشرائح للطبقة العاملة) لا يتكيفون مع الأنماط "الجديدة" التي تستحدثها الطبقة العاملة التقدمية.

حتى البرجوازية، بدافع من رغبة غريزية لبثّ حياة جديدة في أشكال الزواج الواهنة الميتة، تستولي على أفكار الطبقة العاملة "الجديدة". لكن المُثل العليا والقواعد الأخلاقية التي طورتها الطبقة العاملة لا تلبي الاحتياجات الطبقية للبرجوازية، إنها تعكس احتياجات الطبقة العاملة ولهذا تستخدمها كسلاح جديد في صراعها الاجتماعي، إنها تساعد على تحطيم أسس الهيمنة الاجتماعية للبرجوازية.

دعونا نوضح هذه النقطة بمثال، إن محاولة مثقفي الطبقة الوسطى لإحلال الزواج المدني الأكثر حرية والسهل إنهاءه كبديلٍ عن الزواج الأبدي، الذي لا تنفصم عُراه، تدمر الأساس الجوهري للاستقرار الاجتماعي للبرجوازية. تدمر فكرة الزواج الأحادي، والأسرة الأحادية المالكة. من ناحية أخرى، يتزامن هذا مع سيولة أكبر في العلاقات بين الجنسين، وهي نتيجة غير مباشرة لإحدى مهام الطبقة العاملة. أن رفض مبدأ "الخضوع" في الزواج يؤدي لتدمير الروابط المصطنعة الأخيرة للأسرة البرجوازية.

وفعل "الخضوع" هذا، من جانب مكوّن من مكونيّ الطبقة العاملة نحو الآخر، مثله مثل التملك في العلاقات، له تأثيره الضار على الذات البروليتارية. وليس في مصلحة هذه الطبقة الثورية انتخاب ممثليها من عناصر بعينها، وهم المكلفين بخدمة مصالح الطبقة قبل مصالح الأسرة الصغيرة المعزولة. والتضارب بين مصالح الأسرة ومصالح الطبقة الذي يظهر في أوقات الإضرابات أو النضالات الملتهبة، والمعيار الأخلاقي الذي تتعامل به البروليتاريا مع مثل هذه الأحداث، دليل واضح بما فيه الكفاية على الأساس الأيديولوجي الجديد للبروليتاريا.

لنفترض أن أزمة عائلية قضت بأن يسحب رجل أعمال رأس ماله من شركته في نفس الوقت الذي تعاني فيه الشركة من صعوبات مالية. الأخلاق البرجوازية

واضحة في تقديراتها لهذا الفعل: "مصالح الأسرة تأتي أولاً". وبمقارنة هذا مع موقف العمال من مفسد الإضراب الذي يتحدى رفاقه ويواصل العمل أثناء الإضراب لإنقاذ عائلته من الجوع: "مصالح الطبقة تأتي أولاً".

مثال آخر، زوج من الطبقة الوسطى وبفضل حبه وإخلاصه لأسرته نجح في صرف زوجته عن اهتماماتها خارج المنزل لتتفرغ في النهاية لحضانة الأطفال وأعمال المطبخ. "زوج مثالي يكوّن أسرة مثالية" هذه هي طريقة البرجوازية فيما يتعلق بهذا الأمر. لكن كيف ينظر العمال لرفيقهم الـ"واعي" الذي يمنع زوجته أو صديقته من المشاركة في النضال الاجتماعي، من أجل السعادة الفردية، ومن أجل الأسرة؟ إن مبادئ الطبقة العاملة تطالب بمشاركة النساء في الحياة خارج عتبات المنازل.

إن "استعباد" المرأة في المنزل، وتقديم مصالح الأسرة قبل كل شيء، وممارسة أقصى حقوق الملكية المطلقة للزوج على زوجته — كل هذه الأمور تتحطم الآن بفعل المبدأ الأساسي لأيديولوجية الطبقة العاملة "التكافل الرفاقي".

فكرة عدم تكافؤ مكونيّ الطبقة الواحدة وتبعية أحدهم للآخر تتناقض مع المبدأ البروليتاري الأصيل: الرفاقية، ومبدأ الرفاقية مبدأ أساسي في أيديولوجية الطبقة العاملة. حيث أنه يصبغ ويحدد كامل الأخلاق البروليتارية، الأخلاق التي ستساعد على إعادة تثقيف شخصية الرجل، مما يجعله مؤهل للإحساس، مؤهل للشعور بالحرية بدلًا من التقيد بشعور الملكية، مؤهل للرفاقية بدلاً من اللامساواة والتبعية.

إنها حقيقة قديمة أن كل طبقة جديدة، تتطور كنتيجة لتقدم في النمو الاقتصادي والثقافي، تمنح البشرية فرصة لصياغة أيديولوجية جديدة متوائمة مع الوضع الجديد، وبالطبع، قواعد السلوك الجنسي جزءٌ منها. لكن، يجدر بنا هنا التحدث عن "الأخلاق البروليتارية" أو "الآداب الجنسية البروليتارية" بهدف انتقاد الفكرة البالية القائلة بأن الأخلاق الجنسية البروليتارية ليست أكثر من مجرد "بنى فوقية" وأنه لا مجال لأي تغيير إلا بتغيير القاعدة الاقتصادية للمجتمع (البنى التحتية للمجتمع). كما لو أن أيديولوجية طبقة معينة لا تتشكل إلا فقط عندما تنهار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل يضمن هيمنة هذه الطبقة! كل دروس التاريخ تعلمنا أن المجموعات الاجتماعية تطور أيديولوجيتها الخاصة، وبالتالي أخلاقها الجنسية، أثناء نضالها ضد القوى الاجتماعية المعادية.

فقط بمساعدة قيم روحية جديدة، تتشكل لتلبي احتياجات الطبقة، ستتمكن تلك الطبقة من تعزيز وضعها الاجتماعي، وستنجح في انتزاع السلطة من براثن المجموعات المعادية لها في المجتمع فقط بالتمسك بهذه المعايير والمُثل العليا الجديدة. وعملية البحث عن المعايير الأساسية للأخلاق المعبرة عن مصالح الطبقة العاملة، وضمان أن القواعد الجنسية المطورة متوافقة معها — تلك هي المهمة الملقاة على عاتق منظري الطبقة العاملة.

علينا أن نفهم أنه فقط بإدراك العملية الإبداعية الجارية داخل المجتمع، وبتشكل المطالب والمعايير والمُثل الأخلاقية الجديدة، وفقط بفهمنا أسس الأخلاق الجنسية للطبقة التقدمية، ربما نتمكن من الاستفادة من فوضى وتناقضات العلاقات الجنسية، واكتشاف طرف الخيط الذي سيمكنا من فك تشابك عقدة المشاكل الجنسية.

علينا تذكّر أن فقط قواعد الأخلاق الجنسية المنسجمة مع مشاكل الطبقة العاملة يمكن أن تكون سلاحًا فعالًا لتعزيز وضعها النضالي. إن تجارب التاريخ تعلمنا الكثير، فما الذي يمنعنا من استخدام هذا السلاح لمصلحة الطبقة العاملة،

نحن الذين نناضل من أجل نظام شيوعي، من أجل علاقات جديدة أعمق وأكثر بهجة بين الجنسين ؟

هوامش

*بيوت الفتيات: من التقاليد القديمة للريف الروسي، استئجار بعض الشابات لكوخ قديم أو حجرة بأحد المنازل. وعادة ما يتجمعون ليلًا للتسامر، وممارسة أشغال الإبرة والغناء. وليس مستبعدًا انضمام الشباب من الذكور لهذه اللهو الصاخب، الذي أحيانًا ما كان يتحول لشكل من أشكال العربدة، مما أدى لظهور مثل هذه الأفكار الملتبسة حول هذا الطقس.

العلاقات الجنسية: المقصود بالعلاقات الجنسية في هذا المقال، هي العلاقات الجندرية أو المشكلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. جندرهو علم الجنس السوسيولوجي/الاجتماعي ويعني دراسة المتغيرات حول مكانة كل من المرأة والرجل في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات البيولوجية بينهما. ومصطلح الجندر هو ترجمة اجتماعية – حضارية للجنس البيولوجي الذي يسعى نحو توسيع المفهوم العام حول السؤال الاجتماعي "كيف يتلائم النساء والرجال في المجتمع الذين هم مُكونيه ؟".

لكن نظرًا لأنه مصطلح حديث، ظهر فقط في ثمانينيات القرن العشرين، فلم نستخدمه وفضلنا أن نبقي النص الأصلي كما هو دون تدخل منا.

* المقال بقلم ألكساندرا كولونتاي – عام 1921. باللغة الإنجليزية ـ ترجمة ضي رحمي

موقع ٨ مارس الثورة

http://8mars-revo.hautetfort.com